



اسم المقال: نزاع القوة والقانون في العلاقات الدولية دراسة في العلاقات السياسية الأميركية العراقية

اسم الكاتب: أ.م.د. توفيق نجم

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7114>

تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 15:37 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



## { نزاع القوة والقانون في العلاقات الدولية دراسة في العلاقات السياسية الاميركية العراقية }

أ.م.د. توفيق نجم (\*)  
Tawfeeq.najim@gmail.com

### المخلص

كان مسلكا مشروعا لجوء الأسرة الدولية متمثلة في الأمم المتحدة لأستخدام التدابير المنصوص عليها في الفصلين السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد العراق لاجراجه من الكويت ، بأعتبار انتهاكه قواعد القانون الدولي العام تستدعي اتخاذ تلك التدابير ، ولهذا فقد اتجهت الاسرة الدولية لتطبيق ماورد في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة. ولم يك لها بعد ذلك من حجة للاستمرار باستخدام القوة حياله ، خصوصا بعد التزامه بتنفيذ كافة القرارات الصادرة عن مجلس الامن ، ذات الصلة بالموضوع .

بيد ان الولايات المتحدة الاميركية ظلت تتعامل مع العراق بمنطق القوة منذ ذلك التاريخ مرورا باحتلاله عام ٢٠٠٣ وحتى الوقت الراهن. ولم تقم بواجبات الدولة المحتله تجاه العراق الذي وقع عليه الاحتلال طبقا لما اقرته الأتفاقيات الدولية . والأمر من ذلك ان الحقائق اثبتت ان هذه الدولة العظمى مارست سرقة اموال العراق وثروته النفطية ، وانها ارسدت قواعد نظام سياسي هش لا يقوى على مواجهة التحديات ، و لم تقم هي بالتصدي الجدي لتلك التحديات طبقا الى اتفاقية التعاون الاستراتيجي الموقعة بين البلدين مما يثير الغرابة . والواقع ان المعطيات الحالية تثير تساؤل جوهره هل سيقوى العراق على البقاء دولة واحدة ام انه سينتهي الى دول طوائف ، وهل ستضمن الولايات المتحدة سلامة العراق الاقليمية.

### المقدمة

انشغل تفكير الانسان عبر مراحل تطوره، في مجمل الظواهر من حوله. وعني بعد ذلك بوضع تاصيلات فكرية ، تدرجت في نضجها، حاول من خلالها تفسير مكنون هذه الظواهر سواءً أكانت طبيعية ، او كانت ترتبط بالسلوك الانساني . ولم يك السلوك السياسي كأحد ابعاد السلوك

الانساني ، في منأى عن هذا الاهتمام . فلقد حظيت حركة المجتمعات والدول بقدر غير يسير من هذا الاهتمام الفكري . وكان للجهود الفكرية تجليات نظرية مفسرة للحركة السياسية في بعديها الداخلي والخارجي .

ولما كان من الطبيعي ان يناثر الفكر السياسي بالتطورات العلمية ، والتقدم التكنولوجي، وما أحدثته هذه التطورات من تراكمات في مختلف المجالات . فانه تبعا لذلك تعددت النظريات التي تفسر مظاهر الحركة السياسية . ولا مراء ان لكل منها حججها المدافعة عنها والمساندة لبنائها الفكري. ولهذا وبسبب تعدد وتشابك العلاقات الدولية فإنه لمن الصعب الركون الى نظرية واحدة في تحليل هذه العلاقات . الا ان احداً لا يستطيع ان يقلل ما للقوة من دور في السياسات الدولية منذ بداياتها الاولى ، ولعل تأريخ العلاقات الدولية يؤكد ذلك . وفي عصرنا الراهن فإنه رغم العقبات التي تواجه استخدام القوة ، ورغم تنامي دور القانون في تنظيم العلاقات بين الدول ، واتساع نطاق الرأي العام المناهض للقوة ، الا ان كل هذا لم يغيّب عن المسرح الدولي مظاهر القوة ولم يوقف استمرار اللجوء اليها.

وعلى ضوء تأثير القوة في مسار العلاقات السياسية الدولية ، والاتجاه المنازع الذي يتوخى اخضاع تلك العلاقات الى قواعد القانون الدولي ، فقد انطلق البحث في دراسة العلاقات السياسية الاميركية العراقية من زاويتين الاولى ، الاهتمام الاميركي بالمنطقة بشكل عام حيث ياتي التعامل الأميركي مع العراق مندرجا في تعاملها على المستوى الاقليمي . ثم الاهتمام بالعراق بشكل خاص انطلاقا من مواقف العراق من قضايا سياسية واقتصادية اقليمية توليها الولايات المتحدة الاميركية اهتمام خاص.

مشكلة البحث:

كان لأحتلال العراق تداعيات على المستوى الاقليمي تمثلت في الاضطرابات التي عمت الوطن العربي ، ولم تزل . مما يثير التساؤلات عن مستقبل المنطقة بشكل عام بدأً بالعراق حيث ان معطيات الواقع السياسي ، في مستواه الدولي الذي ينعكس بالدور الاميركي . وفي مستواه الاقليمي الذي تعكسه سياسات اقليمية تتمثل في دور كل من (اسرائيل ) ايران ، تركيا والسعودية ودولا اخرى . وكذلك معطى ضعف النظام السياسي في العراق الذي لا تنقصه فقط رؤية استراتيجية واحدة لقيادة الدولة ، بل ميل بعض الكتل السياسية نحو قوة اقليمية محددة تستمد منها الدعم في

مواقفها الداخلية، اي الاستقواء بالغير على الآخر . هذا الواقع يقود من الناحية المنطقية الى التساؤل عن مستقبل دولة العراق . وتلك هي المشكلة التي يتركز عليها البحث .  
فرضية البحث :

وعلى اساس هذه المعطيات فاننا امام افتراض و ( نقيض له ) . الافتراض الاول ، هو نجاح الدور الأميركي في اعادة هيكلة المنطقة طبقاً لرؤية فكرية تقول بعجز الدولة بوضعها الحالي عن اداء دورها بما يضمن الاستقرار والتنمية والأمن وذلك بسبب طبيعة ( التكوين ) الاجتماعي لاغلب دولها وبمذه الحالة فأن البديل لدولة الحاضر في المنطقة دولاً ذات كيانات طائفية او اثنية. المقدمات التي يمكن ملاحظتها هي : ان الولايات المتحدة الاميركية افلحت في تعاملها مع العراق منذ الاحتلال على اشاعة المنطق الطائفي حيث ان الانحراف نحو تغليب الولاء الضيق ( الطائفي او الاثني ) على الولاء الوطني اصبح حالة مألوفة الى حد ما . وقد بدا التأسيس لهذا المنطق منذ اشاعة مفهوم المكون على حساب مفهوم المواطنة ، دستورياً وكذلك على صعيد تشكيل الحكومة ( اعتماد المحاصصة ) الذي ابتداعته سلطة الاحتلال تمهيداً لتجزئة هذا البلد . وجعل هذه السياسة منطلقاً للتعامل مع المنطقة ، التي تشهد توترات سياسية واجتماعية في اغلب دولها .

اما الافتراض النقيض اي امكانية احباط سياسة التقسيم فيتوقف على ادراك القوى الإقليمية في المنطقة ، ايران ، تركيا ، السعودية بان سياسة التقسيم الاميركية لا تقف عند سوريا والعراق ولبنان ، انما تطالها هي الاخرى لوجود اقلية اثنية ومذهبية في كل منها وان اتجاه السياسة الأميركية لتوظيف هذه الاقلية للتقسيم امر ممكن . وبالتالي فان افتراض هذا الادراك سيكون مؤداه احباط المشروع الأميركي للتعامل مع المنطقة بهدف اضعافها من خلال التقسيم .  
بنية البحث :

توخياً للترابط بين اجزاء البحث تناولنا في الجزء الاول منه مفهوم القوة ، وتطور استخدامها في العلاقات الدولية . فيما تناولنا في الجزء الثاني دور القوة في السياسة الاميركية من حيث روح الاستعداد ، ومن حيث الامكانيات ، وكيف انعكس هذا على صنع القرار السياسي الأميركي اي غلبة القوة عند تصميم السياسة الاميركية تجاه الاقاليم في هذا المكان او ذاك من العالم . ومنها بشكل خاص التعامل مع المنطقة العربية . اما الجزء الثالث فقد انصرف الى متابعة السياسة

الأميركية حيال العراق ومظهر القوة في التعامل. واخيرا فقد انتهى البحث بخلاصة واستنتاجات ثم توصيات تشدد على ان سياسة فرض الامر الواقع قد لاتدوم الى الابد.

## المبحث الاول

### القوة

#### المعنى وانماط الارتباط بالسلوك الدولي

اولا - تعريف القوة :

مثلث اغلب المفاهيم والافكار الاساسية ، تعددت التعريفات المتداولة لمفهوم القوة **Power**، وربما كان الدور الذي احتلته القوة في العلاقات الدولية وراء هذا التعدد . ويبدو انه لم يجز الاتفاق على تعريف للقوة محدد ومقبول من لدن الجميع ، بل اصبح اختيار معنى معين للمفهوم دون غيره انعكاسا لمصالح وقيم معينة<sup>(١)</sup>. الا ان ذلك لا يمنع من ايراد بعض التعريفات لهذا المفهوم . فقد عُرفت القوة في العلاقات الدولية بأنها " القدرة على احداث التغيير ، او مقاومته ، او انها القدرة بالحصول على ما نرغب "<sup>(٢)</sup>. وعرفت ايضا بأنها " قدرة التأثير في سلوك الدول الاخرى، بما يخدم مصالح او اغراض الدولة المملوكة للقوة"<sup>(٣)</sup>. ويعرفها معجم المصطلحات السياسية بأنها "القدرة على التأثير في الاخرين بالطريقة المرغوب فيها"<sup>(٤)</sup>. ويعرفها قاموس ويبستر على انها "السيطرة على الاخرين"<sup>(٥)</sup>. وهناك تعريف اخرى لكتاب غريبين لا تخرج عن هذا المعنى لذا آثرنا عدم تكرارها<sup>(٦)</sup>.

وبلاحظ ان هذه التعريفات تجعل من القوة مرادفاً لمعنى القدرة **Capability** مثلا قدرة الدولة (أ) في التأثير على الدولة (ب) لتحقيق اهداف معينة ترغب (أ) الحصول عليها من (ب) والواقع ان هذا يضعنا في مواجهة سؤال ذو اهمية ، تمكن الاجابة عليه من الفصل بين معنى القوة وممكناتها . جوهر السؤال هو ما هي طبيعة ممكنات التأثير التي تمتلكها الدولة (أ) والتي يتيح استخدامها قدرة التأثير على دولة (ب) يجيب الباحثون بالقول ان هذه الممكنات هي مجموعة عناصر جغرافية ، بشرية ، اقتصادية ، ثقافية ، عسكرية ومعنوية ، ويطلقون على كل هذه العناصر مصطلح " عوامل السياسة الخارجية "<sup>(٧)</sup>. ويعدونها في الوقت ذاته عناصر لقوة الدولة **Elements of power** لان القوة مفهوماً مركب . ويسميتها اخرين " وسائل التأثير

**Means of influence** " (٨) وبالإضافة إلى هذه العناصر أو الوسائل . يسود لدينا الاعتقاد ان ثمة عوامل أو وسائل أخرى يمكن إضافتها إلى إمكانات التأثير سائلة الذكر منها شرعية النظام السياسي ومشروعيته ، أي قبوله شعبيا ، لان مؤدى الشرعية هو إيجاد رأي عام ساند للقرار السياسي على كلا المستويين الداخلي والخارجي . كما يمكن إضافة كفاءة المؤسسات الدبلوماسية والدعائية للدولة إلى تلك الإمكانيات . لا سيما ان قوة الدولة تتوقف بالنتيجة النهائية على براءة استخدام هذه العناصر مجتمعة مع عدم اغفال الطبيعة الديناميكية لأي منها . فالامر برمته يتوقف على التوظيف الفعال لعناصر القوة بما يتوافق - كما يقول كوبلان - مع الهدف أي " من يستخدم ، وباي الأدوات ، وضد من ، ولتحقيق أي الأهداف " (٩) بالمهارة في توظيف القدرات.

ولا ريب ان استخدام الدول لمناهج البحث العلمي ، وإيلاء المراكز البحثية أهمية خاصة يُعد بالنتيجة النهائية معيارا لقوة الدولة . لان مثل هذا النهج يوفر امكانية ادارة الدولة استنادا إلى اسس علمية وادارية حديثة ، فالنظام المتقدم للتعليم التكنولوجي لازمة من اجل قوة الدولة على المدى البعيد . فهو يوفر قوام قوة المجتمع وحيويته ، ومن دونه تذوي كل انواع القوة الأخرى وتأفل (١٠).

وقد تفتقر الدولة إلى بعض عناصر القوة ، لكنها تستطيع التعويض عن ضعف القوة لديها عبر الاستخدام الامثل لعناصر القوة المتحققة الأخرى . وهنا تلعب كفاءة المؤسسات السياسية وغير السياسية دورا فاعلا في التعويض عن النقص في هذا أو ذاك من عناصر القوة . فاليابان مثلا حين تمارس التأثير على الآخرين لا يرجح لديها عنصر القوة العسكرية على فاعلية العامل الاقتصادي بالقياس مع الدول الأخرى. فيما يرجح العامل العسكري لدى الولايات المتحدة الأميركية على العامل الاقتصادي رغم ما تتمتع به من قوة اقتصادية . ويصدق الامر على الاتحاد السوفيتي قبل تفككه فقد طور قوة عسكرية عظيمة ، في حين بقيت قوته الاقتصادية متدنية قياسا بالدول الرأسمالية .

وعلى اية حال فإن تعريف القوة شيء ، وهي في الواقع العملي شيء آخر . ذلك ان الاستخدام الامثل للقوة والوصول إلى غايتها يتوقف على ادراك العلاقة بين مكوناتها عند الأستخدام ، باعتبار ان هذه المكونات متغيرات . فلا يمكن تقدير القوة واقعيًا إلا في حال



فكيف نظمت الدول القوة لديها بأعتبار اهمية دورها في السياسة الخارجية ، وما هي انماطها ؟ هذا ما سنتناوله في السطور التالية .

يقصد بانماط القوة **Patterns of power** الكيفية او ( الطرق ) التي تستخدمها الدولة في تنظيم قواها من اجل حماية امنها وتعظيمه ، وتحقيق مصالحها القومية وبالتالي فإن معنى النمط لا ينطوي على حسلب للأمكنات فقط بل ان اختيار اي دولة لاي من الانماط التي سنتناولها انما يخضع لمعايير دقيقة ابرزها ، تقدير الدولة لمصالحها القومية ، وادراكها لمصالح الدول الاخرى ، ثم تقويمها لعناصر قوتها بالمقارنة مع الاخرين ، اي قوة وقدرات الدول الاخرى<sup>(١٩)</sup> ولقد عرفت الدول في علاقاتها ثلاثة انماط للقوة هي<sup>(٢٠)</sup>.

#### ١ - النمط القائم على فكرة الاعتماد على الذات **Pattern of self-reliance**

ويسمى ايضا بالنمط الانفرادي **Unilateralism** والدولة بموجب هذا النمط تنأى بنفسها عن المشاركة في الشؤون الدولية . فتنهج احدى سياستين ، العزلة او سياسة الحياد . لكن أختيارها لاي من النهجين انما يتقرر في ضوء تحقق عوامل سائدة مثل هذه السياسة . فأن تحرر الدولة من اي خطر ، وما تملكه من قوة ذاتية عالية ، وتحقق اجماع سياسي ساند لمواجهة تحديات السياسة الخارجية ، مع وجود اعتبارات جيوسراتيجية حصينة للدولة . كلها عوامل تمكن الدولة من اعتماد نهج العزلة او الحياد<sup>(٢١)</sup> . لقد انتهجت الولايات المتحدة الاميركية في فترات من تأريخها السياسي سياسة العزلة ، ولم تنغمس بشكل فعال في الصراعات الدولية حتى اواخر الحرب العالمية الاولى . كما انتهجت كل من السويد وسويسرا سياسة الحياد ايضا .

بيد انه لا بد من القول ان صور الاعتماد على الذات لا تعكسها سياسة العزلة او الحياد . ذلك ان مسألة عزوف الدول عن الانخراط في الشؤون الدولية لم تُعد ممكنة في ظل تنامي القضايا التي تشكل مضمون العلاقات الدولية . لذلك فإن الدولة التي يواجه امنها القومي تحديات جدية تفوق عناصر قوتها الذاتية قد تجد نفسها في ظروف استثنائية بحاجة الى التحالف مع قوى اخرى لتعزيز قوتها من خلال هذا المسلك . وفي غير ذلك قد يفضي هذا النمط الى سباق في التسلح **Arm race** فالدولة التي تنزع الى الاعتماد على امكانات القوة لديها يخفها تفوق الاخرين من حولها لزيادة قوتها بما يفوق - او على الاقل - يتكافئ مع قوة هؤلاء . وعلى هذا الاساس يمكن

القول ان النمط القائم على فكرة الأعتماذ على الذات لم يعد ممكنا وبشكل خاص للدول محدودة القوة .

٢ - نمط التحالف **Alliance pattern** : والتحالفا هو اتفاق بين دولتين او اكثر لتنظيم استخدام القوة لديها في اطار غايته حماية وضمنا امن كل طرف ينتمي الى الحلف من خلال أجراءآت جوهرها تقديم العون لاي من الدول المتحالفة في حال تعرض امنها للتهديد. فضلا عن ان نمط القوة في اطار التحالف لا تنحصر اهدافه في حماية الامن وحسب . انما يرتقي بأهتمام الحلف الى مستوى رعاية الدول المتحالفة لمصالحها الذاتية المشتركة. ذلك ان التشابه في الاهداف والمصالح القومية للدول تدفعها نحو التحالف . ففي الوقت الذي تمّذف فيه التحالفات الى المحافظة على اوضاع التوازن القائمة او اجراء تعديل عليها ، فهي تمّذف الى جانب الامن حماية المصالح الاخرى للدول الاطراف في التحالف\*

ان نمط القوة التحالفي قد يكون على مستوى دولي او اقليمي ، وقد يكون رسمي تنشئه معاهدة دولية معلنة، مثل معاهدة الناتو ، او معاهدة حلف وارشو المنحل . وقد لا يكون رسميا ، بمعنى انه يتخذ طابع الاتفاق السري بين القادة<sup>(٢٢)</sup> . وقد تعقد الاحلاف بين دول متباينة القوة، او ان تتفوق دولة ما على سواها من الدول الاخرى في التحالف . حيث يكون للدولة الاقوى دورا بصنع قرارات الحلف ويُسمى فقهاء القانون الدولي هذه الحالة شراكة الاسد **Sociats Leonia**<sup>(٢٣)</sup> ومعناه ان الدول الاقل قوة في الحلف تتماشى مع ارادة الدولة الاقوى . وربما يعكس حلف الناتو هذا النوع من الشراكة ، وذلك ما ذهب اليه كيسنجر بقوله " جرى التسليم بقيادة الولايات المتحدة الاميركية من قبل اوربا مقابل حصولها على حماية اميركا النووية ... وقد قامت بعض اطراف الحلف ببناء قواها العسكرية لا من اجل ايجاد قوة اضافية بل لامتلاك صوت في قرارات الحلف "<sup>(٢٤)</sup>

٣ - النمط القائم على فكرة الامن الجماعي **Collective Security Pattern** : يقوم هذا النمط على تحشيد القوة واستخدامها بثقل كبير ضد قوة اخرى معنذية . ان نظام الامن الجماعي الذي ينطوي على مجموعة آليات تنظم القوة وتحدد دواعي استخدامها، انما يستند الى مرتكز قانوني يحدد اطاراً لأجراءآت منع وقوع العدوان ، او قمعه حال وقوعه وتقرير كيفية مواحهته\*\*

ان نمط القوة في نظام الامن الجماعي يختلف عنه في نمط التحالف . ففي الوقت الذي يتوخى الحلف ضمان اهداف محددة تشكل محور اهتمام الدول المتحالفة . فان نظام الامن الجماعي يتوخى حماية مصالح الدول كافة . كما ان هناك وجه اخر للاختلاف جوهره ان نمط القوة في صيغة التحالف يقود بالنتيجة النهائية الى الصراع . فالحلف عادة موجه نحو حلفٍ اخر . في حين ان نمط القوة طبقاً لمفهوم الامن الجماعي غايته الكل . واذا كانت نتيجة

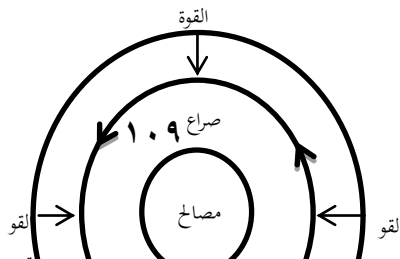
التحالف الصراع ، فان الامن الجماعي يستدعي التعاون بين الكل لتحقيق غايات تتمم بها الاسرة الدولية لقد ظهر نمط استخدام القوة لتحقيق الامن الجماعي لاول مرة بعد الحرب العالمية الاولى ، حيث تضمن عهد عصبة الامم اطاراً قانوني لكيفية استخدام القوة ، تطور هذا الاطار لاحقاً بما اتى عليه ميثاق الامم المتحدة من ضوابط وأجراءات تترشد الى الكيفية التي بموجبها تستخدم القوة ، وذلك ما سنتناوله في موضع اخر من البحث .

ثالثاً - الاصول الفكرية لأثر القوة والقانون في العلاقات الدولية :

عني مفكروا السياسة وعلمائها بالتأصيل الفكري وذلك بوضع نظرياتلتحليل العلاقات السياسية الدولية . وكانت الواقعية **Realism** واحدة من ثمار هذه الجهود . والواقعية بمعناها العام ، وكما يعرفها قاموس ويبستر ، فلسفة تذهب الى القول ان المعرفة بشكل عام لا بد ان تتصل بالواقع الحقيقي ، انما النزعة او الميل لمواجهة الحقائق عملياً بعيداً عن التصور او التخيل<sup>(٢٥)</sup>

وهي بالمعنى السياسي دعوة الى فهم ، وتفسير السياسة الدولية كما هي عليه ، لا كما يرغب المرأ ان تكون عليه<sup>(٢٦)</sup> . ولقد ارسيت هذه النظرية تصوراتها الفكرية من خلال ملاحظة وتحليل السلوك الدولي عبر التأريخ ، وهي بناءً على ذلك استقت مادتها الخام من تأريخ العلاقات الدولية لتصل الى التعميمات المرتبطة بالسلوك الدولي<sup>(٢٧)</sup> . واود ان ابين في هذا الموضوع بانني لست بصدد استعراض النظرية كما اصّل لها فلاسفتها بقدر ما اهتم بالوقوف على مركزاتها السياسية في تحليل العلاقات الدولية ، وكشف مساراتها

ان جوهر الواقعية وركنها الركين كما كتب مورغنثاو ، قولها بان للدول مصالح لا مجال لاغفالها . وبما تتهدي في رسم مسارات سياستها الخارجية . ونتيجة لتعارض المصالح بين الدول ينشأ الصراع **Struggle** ، والصراع يجب ان تعززه القوة باسنادها الدائم . وهكذا تجد الدول ذواتها



في صراع متصل من اجل القوة لكي تحقق مصالحها<sup>(٢٨)</sup> . وربما يوضح الشكل ادناه طبيعة حركة الدول بهذا الشأن.

فالصراع يدور حول المصالح تحركه بذلك القوة . ولكي تتحقق الغلبة في الصراع فانه لا بد من تعزيز القوة ذاتها بعناصر مضافة، وهكذا يقود الصراع حول المصالح الى صراع حول القوة وبهذا المعنى تتبادل القوة الوسيلة الأدوار مع القوة الغاية . الا ان الدور الاعظم على المسرح هو للقوة الغاية<sup>(٢٩)</sup> . وتجادل الواقعية السياسية بأن التجربة تُظهر على نحو جلي ان النزاع متأصل بين الأفراد، وكذلك الجماعات . و ان من الصائب والملزم الاستعداد للتعامل مع مثل هذه النزاعات ، فلا خيار دون ذلك . و يصبح مؤدى ذلك ان القوة والأمن هما هاجسا اتبع هذه النظرية فمن دون القوة لا أمن في العلاقات الدولية .<sup>(٣٠)</sup> . ولذلك يعتمد كافة الواقعيون فهم ماكس وير للقوة على " انما اقتناص الفرص لفرض الارادة على من يقاومها في كنف العلاقات الاجتماعية بصرف النظر عما تستند اليه هذه الفرصة " .<sup>(٣١)</sup> ولمواجهة الانتقادات الموجهة الى اصل النظرية من حيث تاسيسها على فهم خاص للطبيعة البشرية ، وتعميم ذلك على الدولة في سلوكها . فقد تبني (كينيث والتز) الذي ارتبط باسمه مفهوم الواقعية الجديدة او البنيوية اطروحة ان الحرب لا ترجع الى الطبيعة البشرية ولا الى البنى الداخلية للدولة بل الى فوضى النظام الدولي . فقضية السلام والحرب ينظر اليها كينث مستندا الى نظام السوق . وبالتالي فالنظام الدولي عنده اشبه بنظام السوق ، والدول تشبه الشركات الخاضعة لقاعدة ( اللهم نفسي ) **Self- help** فالنظام الدولي مثل السوق ونظرية الاحتكار اي هيمنة عدد محدود من الشركات . ويذهب والتز الى ان بنية النظام وطبيعته

الفوضوية هي العنصر الاهم في تفسير النظام الدولي.<sup>(٣٢)</sup> وعلى العموم فإن الواقعيين ينتقدون وجهات نظر الليبراليون والمثاليين حول انشاء نظام عالمي جديد يضمنه القانون الدولي .

وخلاف الواقعية ، تبنت المثالية **Idealism** مثلاً اقام عليها فقهاء القانون وعلماء السياسة تفسيرهم للعلاقات الدولية . جوهر هذه المثال هو ان تنظيم العلاقات بين الدول يتطلب اخضاع السلوك الدولي الى قواعد القانون الدولي ، وتجنب الحروب كوسيلة لحل المنازعات الدولية ، لابل ان فلاسفة المثالية يرون ان صحة الحكم بشكل عام ، لا يرتبط بالقواعد القانونية وحسب . بل يؤكدون على ان صحة وخطا السلوك الانساني يجب ان يقرر بالأصل في اطار القيم الاخلاقية والانسانية.<sup>(٣٣)</sup> ويرد المثاليين على انتقادات الواقعيين ، بأن السياسة الدولية اذا كانت لا تطوع الارادة الخيرة ، فهي في الوقت ذاته لا تطوع قوى الشر ايضا . وان النظر الى السياسة الدولية من زاوية الصراع هي نظرة جشعة وفاحشة . وان فشل جهود السلام عن طريق القانون في بعض المفاصل التاريخية ، يجب ألا يدفع نحو تبني احكام مطلقة تعمم الفشل.<sup>(٣٤)</sup> وكما يستند الواقعيون الى التأريخ لتدعيم رؤيتهم النظرية ، فإن المثاليون يُشهدون التأريخ المعاصر على ان المجتمع الدولي يرفض كل من حاول فرض سيادته على العالم بالقوة . وان الاتجاه نحو التفاهم والتعاون في الميادين السياسية وغيرها قضية يفرضها مستقبل البشرية ومصيرها . وبناءً على هذه التصورات فإن المثاليين يوجبون أن تكون الأخلاقيات لا المصالح ، الدليل المرشد للعلاقات الدولية .<sup>(٣٥)</sup>

وبالرغم من الانتقادات.<sup>(٣٦)</sup> التي وجهت للواقعية بتأكيداها على دور القوة في العلاقات الدولية . غير ان الواقع يؤكد ان القوة ما زالت تفعل في توجيه مسار العلاقات . فلقد كانت ممارسة القوة وما زالت ملازمة للسلوك الانساني ، وهي ما زالت ملازمة للسلوك الدولي ايضا ، وذلك ما يفسر اجماع علماء السياسة على عدم اغفال ما للقوة من اهمية في العلاقات الدولية.<sup>(٣٧)</sup>

غير ان ظاهرة الصراع في العلاقات بين الدول تقابلها في ذات الوقت ظاهرة التعاون . فقد تنامي الادراك لدى فقهاء القانون وعلماء السياسة بضرورة التعاون لتجنب الحروب ونتائجها . وربما يعكس مثل هذا الادراك ما احتوته ديباجة ميثاق منظمة اليونسكو النص القائل " لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر ، ففي عقولهم يجب ان تبني حصون السلام " . لقد اتسعت ظاهرة التعاون بين وحدات المجتمع الدولي في مختلف ميادين العلاقات الدولية . وهذه الظاهرة وان بدت اقليمية النطاق الا انها آخذةً بالانتشار على النطاق الدولي . يترجم ذلك الميل الى ابرام المعاهدات

الدولية لتنظيم المصالح المشتركة بين الدول في أكثر من ميدان . وكذلك الاتجاه الى مأسسة هذا التعاون من خلال انشاء المنظمات الدولية العامة والمتخصصة التي يجري في نطاقها تنسيق السياسات والمواقف لتحقيق المصالح المشتركة وتجنب الصراع حولها . و لما كان من غير الممكن الوصول الى مجتمع دولي خال من الصراع والعنف ، فقد نما الاتجاه لتقنين استخدام القوة . وذلك ما اتت عليه مواثيق المنظمات الدولية ، وهو ما سنتناوله بالتوضيح فيما سيأتي.

رابعا - القوة في عصر التنظيم الدولي : القانون في مواجهة القوة

رغم ان ماضي العلاقات الدولية وحاضرها يظهران ما للقوة من دور في التفاعلات الدولية مما لا يدع مجالاً لاغفال هذا الدور ، الا انه يمكن القول ان دور القوة ليس مطلقاً في مسار تلك العلاقات. فثمة هناك قيود اخلاقية واقتصادية وقانونية وسياسية، تحد من استعمال القوة وتحول دون اللجوء اليها وأن هذه القيود انما تفسح مجالاً للوسائل السلمية في حل المنازعات الدولية.<sup>(38)</sup> لقد تنامى الادراك بخطورة نتائج الحروب على المستوى الاجتماعي والاقتصادي ، كما ادركت الدول ايضا ان اخضاع بعضها لارادة البعض الاخر بالقوة مسألة غير قابلة للاستمرار . ولا تُنشئ نظام دولي مستقر . فالدولة المقهورة بالحرب وان تظاهرت بالرضا ، او القبول بالوضع الراهن

**Status quo** الا انما ضمنا لا ترضى سياسة الأمر الواقع **Policy of fait accomplie**. لقد اندلعت الحربين العالميتين عن عدم الرضا بالوضع الراهن حينذاك . وانطلاقاً مما فرضته تفاعلات تلك المرحلة من تاريخ العلاقات الدولية نهض التفكير بضرورة اخضاع العلاقات الدولية الى قواعد قانونية أكثر تطوراً من سابقتها . وجراء الجهود التي بذلت بهذا الخصوص انبثقت عصبية الامم كتنظيم دولي يتم في اطاره تقنين كيفية اللجوء الى استخدام القوة المسلحة . وبسبب اخفاق العصبة في منع وقوع الحرب العالمية الثانية ، فقد أنشأت منظمة الامم المتحدة التي منعت التهديد باستخدام القوة او اللجوء الى استخدامها كمبدأ ثابت . وانما اجازت اللجوء اليها في حالة واحدة . وسوف نتابع ضوابط استخدام القوة في ميثاقها كالا المنظمات .

١ - استخدام القوة طبقاً لعهد عصبة الامم:

أنشأت عصبة الامم في نيسان ١٩١٩، ولا ريب ان لهذا التاريخ معنى يرتبط بخصائص النظام الدولي في تلك المرحلة ، حيث يُعتبر عدم الاستقرار واحداً من ابرز تلك الخصائص . وقد انتهت هذه المرحلة باندلاع الحرب العالمية الثانية . ولما كانت الأحن والأوصاب هي ما يرافق



في الفقرة الأولى من المادة الثانية من الميثاق التي تنص على " تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها ". فلا ريب ان صياغة الميثاق على هذا النحو عكست ارادة المنتصر في الحرب

ورغم ما شهده النظام الدولي من تطورات تتمثل بتغير مواقع بعض الدول من حيث التأثير في النظام الدولي ، وظهور وحدات ليست دولية واضحة التأثير في تفاعلات النظام . فان الدول الخمسة دائمة العضوية ظلت هي من يقرر ان الحالة او الوضع المعروض على مجلس الأمن من شأنه ان يهدد السلم والأمن الدولي ام انه ليس كذلك ، وكان الجدل الذي يدور في مجلس الأمن حول هذا الأمر وما زال ينبع من استراتيجيات متصارعة ، أكثر مما يركز على الاهتمام الحقيقي بالقضايا التي تشكل مصدر للنزاعات والأحتراب بين الدول . ويمكن ان يشار بهذا الخصوص الى المنهج الثابت للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام حق النقض ضد اي قرار يُدين السياسة الإسرائيلية . ولا ريب ان المساندة الأمريكية لإسرائيل دبلوماسيا وعسكريا ، سببها موضع هذه الدولة في سياق التعامل الاستراتيجي الأمريكي مع المنطقة العربية ، بل وحتى حيال الأتحاد السوفيتي قبل ان يتفكك.

يمكن اجمال ماتقدم بان اثر القوة في العلاقات الدولية ما زال فاعلا. فلم يخُل مسرح هذه العلاقات من ظاهرة الصراع حد الأحتراب ، او انه لم يعدم من النزاعات المسلحة بين قوى محلية مدعومة عسكريا من اطراف دولية. لكن هذا الواقع ليس هو السمة المتفردة في النظام الدولي . فالواقع الدولي يشهد مسعى يهدف الى تععيد العلاقات الدولية . اي اخضاعها لقواعد القانون الدولي ، وما تنامي ظهور المنظمات الدولية الأ تعبيرا عن ذلك . ويقدر تعلق الأمر بالمعاهدات التي انشأت منظمات عامة ( عهد عصبة الامم وميثاق الأمم المتحدة ) نلاحظ ان الموقف من القوة قد تطور على نحو (١) عدم تحريم استخدام القوة وهذا ناتج عن عدم تحريم الحرب . (٢) تحريم استخدامها وهذا من المبادئ الثابتة . (٣) استخدام القوة بعد نفاذ امكانية الوسائل السلمية في حل النزاعات . ولكي يكون الاستخدام مشروعا ينبغي ان يكون جماعيا.

بعد هذا العرض لمعنى القوة ، واصولها الفكرية ، وانماط استخدامها ، والقيود التي يسعى القانون ان يوقعها على من يستخدمها . وقبل الدخول الى المبحث الثاني الذي يتناول موضع القوة في السياسة الأمريكية ، ساعرض بأيجاز لأراء اثنين من منظري الواقعية السياسية الأمريكيين

لأعتقادي بان افكارهما انعكست في تضخيم ارتباط القوة بالسياسة الأميركية بشكل واضح. وهما جورج كينان ، وهنري كيسنجر. فلقد كان لأفكار كلا الرجلين آثارها على صياغة السياسة الاميريكيه وهيكلة استراتيجيتها منذ ان وضع كينان سياسة الاحتواء عام وحتى الوقت الراهن الذي قدم فيه كيسنجر تصورات عن النظام الدولي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وما يجب على الولايات المتحدة ان تتهى له في ظل متغيرات نظام لا يعرف الاستقرار في بعض المناطق من العالم وبشكل خاص الفضاء الآسيوي.

لا يخرج كينان عن غيره من الواقعيين ، بأعتماد التاريخ متكاً يستند اليه في بناء نظريته . فلقد ركز دراسته على الدبلوماسية الاميريكية ، لمرحلتين . الاولى من الثورة الأميركية حتى منتصف القرن التاسع عشر . اما الثانية فقد تلت ذلك لتمتد الى فترة الحرب الباردة . وفي كلا المرحلتين اعتبر كينان ان حماية الوجود المادي للدولة ، وتشجيع وحماية مصالح افرادها في الخارج من الثوابت . وعن هذه المصالح ، وبشكل خاص النفط منها بقول انما مواردنا نحن ونازم علينا ان نحميها . وخلال المرحلة الاولى، يقرر كينان ان رجال الدولة تعاملوا بوضوح وثقة مع حقائق القوة استجابة للأحتياجات المنطقية لوضع اميركا في ذلك الوقت . اما في المرحلة الثانية فقد رصد غياب عامل القوة واحلال بدائل اخلاقية وقانونية . فرضتها ظروف جغرافية انفصال اميركا عن اوربا، وسياسية هي ان اميركا في ذلك الوقت محمية بالأسطول البريطاني . ان انعكاسات نظرية كينان على السياسة الأميركية تتمثل بالأتي<sup>(٤٠)</sup>

١ - انه ينكر على الأميركيين صلاحية الاطر القانونية المنظمة للعلاقات على الصعيد الداخلي ، ومحاوله تطبيقها على علاقاتها الخارجية ، وهو ما يسميه بالمنهج القانوني ، اذ يرى فيه تهديداً للتطلعات القومية . ولذلك فهو يؤسس اطروحاته الفكرية على اساس ان الفصل بين المعايير الاخلاقية وحركة الدولة على الصعيد الخارجي ضرورة لا يمكن اغفالها " فليس ثمة صلة بين المبادئ الأخلاقية والتحرك الخارجي

٢ - يرفض مفهوم العلاقات الدولية الذي يؤدي بالدولة لأن تعتبر اهدافها ، اهدافاً اخلاقية . ويقرر ان الحرب التي تعلن باسم المبادئ الأخلاقية العليا تكون نهايتها شكلا من اشكال الهيمنة .

اما هنري كيسنجر فقد بنى نظريته على دراسة العلاقات الدولية وذلك على مرحلتين .  
الاولى مرحلة ما قبل الحرب الباردة ويعرض خلالها لنموذجين من نظام التفاعلات الدولية هما (١)  
نموذج النظام المستقر : وكونه مستقر فانه لا يعني رغبة اطرافه بالسلام ، أكثر مما يدل على انه  
اتفاق دولي حول ، طبيعة الإجراءات المستخدمة ، والأهداف ، ثم السبل المسموح بها في السياسة  
الخارجية . وان هذا الاتفاق يمنح النظام شرعيته. وان وصفه بالمستقر لا يعني خلوه من النزاعات  
الدولية بل انه يجد منها . (٢) نموذج النظام غير المستقر ، ولا يفهم هذا النموذج الا بالعودة الى  
فهم طبيعة سابقه ، اي نموذج النظام المستقر . و يؤكد كيسنجر انه في اي نظام دولي توجد قوة او  
قوى غير قانعة بما هي عليه . وبالتالي فهي تسعى الى تثوير النظام وجعله غير مستقر. ولكي نعود  
بالنظام الى الاستقرار فأن الامر يتطلب التفاوض، فضلا عن الاستعداد لاستخدام القوة مع تجنب  
الحرب الشاملة التي تهدد الوضع القائم ثم العودة الى توازن القوى.<sup>(٤١)</sup>

وفي المرحلة الثانية ، اي مرحلة ما بعد الحرب الباردة . فيمكن فهم واقعية كيسنجر بذات  
السياق الفكري السابق. اي الخضوع لسنة التغيير ، حيث يؤكد على الطبيعة المتغيرة للبيئة الدولية .  
ويرى ان الاضطرابات الحاصلة في الواقع المعاصر ليست انقطاعات مؤقتة لوضع (خير) بقدر ما  
تدل على تحولات حتمية للنظام الدولي لأسباب منها ،تغيرات في البيئة الداخلية لكثير من المشاركين  
الأساسين في النظام ، او العناصر الأساسية فيه واضفاء الديمقراطية على السياسة وعولمة الاقتصاد  
وآنية وسرعة الاتصالات<sup>(٤٢)</sup>

ويستخلص من تحليله للطبيعة المتغيرة للبيئة الدولية ، ان الدولة القومية بدأت تدرك ان  
حجمها غير كاف ليؤهلها للعب دور عالمي يكفل مصالحها . ولذا اتجهت نحو التجمع في وحدات  
أكبر تقابلها اصدقاء . ويقدم آسيان مثلا على هذه الوحدات وضدها الصين واليابان، وربما مستقبلا  
الهند . كذلك يقدم الاتحاد الأوربي وضده الولايات المتحدة الأمريكية ومركوسور\* . ويخلص ان كل  
هذه المتغيرات البيئية ذات الطابع الجيوسياسي سوف تأتي بعداوات جديدة حتى لو تم التغلب على  
العداوات التقليدية. الأمر الذي يتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية التهيؤ لمواجهة المستجد من  
العداء.<sup>(٤٣)</sup> وفي هذا الإطار من الرؤية لمصالح الولايات المتحدة كما عبر عنها كينان. يتحدد  
موقف كيسنجر من هذه المصالح ايضا ، بل ان كيسنجر يربط بين حماية تلك المصالح لا لأنها ترتبط  
بالاقتصاد الأمريكي وحسب بل انها تحول دون منافسة قوى الفضاء الأسيوي للولايات المتحدة.

## المبحث الثاني

### القوة في السياسة الأمريكية

#### الأستعداد وأثر الأماكن

تحتل القوة أهمية كبيرة في السياسة الأمريكية . فليس ثمة قيد يحول دون الولايات المتحدة الأمريكية من استخدام القوة حماية لمصالحها الحيوية حيثما كانت ، اذا ما ظهرت تهديدات لتلك المصالح . ويبدو ان دور القوة في السياسة الأمريكية ينبع من الأستعداد الذاتي الذي هو بمثابة الفطرة ان جاز التعبير . هذا فضلا عما تضيفه الأماكن الذاتية لعناصر القوة التي تمتلكها هذه الدولة . وذلك ما سنتناوله في السطور التالية .

#### الأستعداد :

يرجح لديّ ان استعداد الولايات المتحدة الأمريكية لممارسة القوة في علاقاتها الدولية انما يرجع - في احد الأوجه - الى التنشئة الاجتماعية . واقصد بذلك منظومة القيم المعتمدة لبناء الفرد الأمريكي وموضع القوة في مدركاته . ففي سياق هذه التنشئة تذهب المؤسسات المعنية الى تعظيم التاريخ الأمريكي ، وتعظيم القدرة على انتاج المستوى الحضاري الراقى الذي قدمته الولايات المتحدة على الصعيدين المادي والفكري . ولا ريب ان هذه المؤسسات تعود لضمان مقاصدها في التنشئة المطلوبة الى المقدمات الاولى لبناء الدولة . واقصد بذلك ظروف الهجرة في بداياتها ، وما تركته من أثر في بناء الشخصية المهاجرة التي كونت بمجموعها فيما بعد الشعب الأمريكي . وكذلك التأثيرات التي تركتها الحرب الأهلية وحرب الأستقلال . كما ان هذا الأستعداد يرتبط بالخصائص التي فعلت في تكوين شعب هذه الدولة .

فمنذ اكتشاف القارة الأمريكية عام ١٤٩٢ اتجهت الهجرة الأوربية الى هذه القارة تدفعها عوامل كثيرة . وقد كان السعي للثراء من بين مجموعة دوافع للهجرة الى تلك الأرض البكر ، التي تكاد تكون غير مأهولة الا من قبل قوم بدائيون هم سكانها الأصليون . ومن الطبيعي ان تكون تلك الهجرات في تلك المرحلة محفوفة بالأهوال والمصاعب الجمّة . فعبور الأطلسي وقتذاك ليس بالأمر الهين . ولا ريب ان معاناة الوصول الى الجانب ، وقبول تحدي المصاعب ومعاندتها كانت اساس التكوين النفسي للمهاجرين الأوائل ، والأعتقاد الراسخ لديهم بأن القوة هي من اقتضاء آت

قهر الواقع والتغلب عليه . او ان مجرد العبور الى الجانب الأخر بذاته رخصة لأعتماد منهج القوة وصولاً الى الغاية الدافعة للهجرة . وهكذا فقد كانت القوة من خصائص التكوين النفسي للفرد تاريخياً . ولذلك فإن الثقافة السائدة في المجتمع الأمريكي ، هي ثقافة بناء القدرة للحصول على القوة المؤثرة لجني أكبر المنافع.<sup>(٤٤)</sup>

من جانب آخر لعل ما يمكن ملاحظته على التكوين التاريخي للمجتمع الأمريكي غياب الروابط التي عرفتها مسارات التكوينات الاجتماعية للشعوب والأمم السابقة . فاذا ما قورن تكوين الدولة الأمريكية مع تكوين القوى الكبرى السابقة ، نلاحظ ان الأمبراطورية الرومانية كانت قد بنيت على اساس الشعب الواحد . وكذلك الأمبراطورية البريطانية . وأسست الأمبراطورية النمساوية على اساس الأمة الواحدة ، وعلى هذا ايضا اسست الأمبراطورية الروسية ، في حين تأسست الأمبراطورية البيزنطية على اساس عقيدي ، وكذلك تأسست وتسيدت الأمبراطورية الإسلامية .<sup>(٤٥)</sup> وبخلاف ذلك لم يخضع التأسيس الأمريكي الى اي من هذه الخصائص . فقد شكلت ظروف الهجرة والمنافسة مدركات الفرد الأمريكي ، وان صلب هذه المدركات هو الاستئثار بالمنافع . ولذلك فان هذا الواقع كرس لديهم قناعة ان الوعاء الذي يحميهم هو الجسارة والمغامرة وشدة البأس والقوة .<sup>(٤٦)</sup>

ولقد حكمت سلوك المهاجرين مع السكان الأصليين كما تذكر احدى الدراسات، قناعات جوهرها . ان الهندي الأحمر لا دين له ، وان الحكمة الأهلية لم تخلق موارد بهذا السخاء كي تهدر . وان هذا الجزء من المعمورة لا ينبغي ان يظل موثلاً لبضعة متوحشين مساكين... بل يجب ان يكون موثلاً للحضارة والعلم والدين.<sup>(٤٧)</sup> ولذا كان اغتصاب الأرض وقتل اصحابها الأصليين وأستعبادهم اساس بناء الدولة الأمريكية ، كما استمر الغزاة الأسبان لعدة قرون في تدمير والغاء الحضارات القديمة في الأمريكيتين الوسطى والجنوبية .<sup>(٤٨)</sup> ولذا يمكن القول، كان القتل والأستيلاء والمغنم بداية تدوين التاريخ الأمريكي

وفي وقتنا الراهن ربما يمكن تفسير الحيز الذي تحتله القوة في الادراك الأمريكي بقناعة الفرد بنمط الحياة الأمريكية الذي تكوّن عبر المسار التاريخي للدولة . واعتقاده بأن هذا النمط هو ما يجب ان يسود العالم فكراً وسلوكاً ، بسبب ما يتيح للفرد من حريات تطلق مواهبه وتحرره من القيود . وهو ما اصطلح على نعته بالحلم الأمريكي . فلقد توالى خطب رؤساء الإدارات الأمريكية المتعاقبة لتؤكد هذا الحلم ، وهوان الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الحيوية لنشر الحرية والديمقراطية في

العالم<sup>(٤٩)</sup> هذا فضلا عن قناعة الفرد الراسخة بان دولته بما تملكه من امكانات القوة العسكرية والأقتصادية والعلمية لا يمكن لها ان تقهر . وكل ذلك يكون بالنتيجة النهائية راي عام اميركي مساند لقرارالقوة . كما تزيد المصالح الحيوية للدولة ومصالح النخب فيها من هذا الأستعداد .  
اثر الأمكانات:

في مراحل مسارها المتعاقبة، تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من مراكمة ناتج اقتصادي عالي انعكس في اقتصاد متين لم يك لينازعه حتى وقت قريب اي اقتصاد اخر . فثمة اسباب جغرافية واقتصادية وسياسية تتمثل بعزلتها جغرافيا عن العالم، والقدرة على استغلال الموارد الأقتصادية بتكاليف اقل . وبسبب اعلاء شأن مضامين القيم الليبرالية، وتعظيم حرية الفرد **Liberal Individualism values** وبسبب عدم الأنغماس الكلي في المشكلات العالمية والصراع الدولي الى مابعد الحرب العالمية الأولى ، فقد تمكنت هذه الدولة من ان تكون اول منتج زراعي في العالم، كما تقيأت في حينها لأنطلاقة صناعية كبرى . اذ بفضل الطرق الحديدية وغزارة المواد الأولية وشبكة المواصلات، فقد تخطى الأنتاج الصناعي الأميركي في بداية القرن العشرين مجموع الأنتاج الصناعي الأوربي.<sup>(٥٠)</sup> ولقد دشنت حقبة الحرب العالمية الثانية نهاية الهيمنة البريطانية على العالم وانفتحت ابواب العالم امام الولايات المتحدة لقيادته حيث انطلقت الرساميل والبضائع الأميركية الى اسواق اوربا. وقد دفع مشروع مارشال ذلك التوجه بقوة.. وبدخول الألفية الثالثة اضحى التوزيع غير العادل للموارد هو السمة التي يتميز بها النظام الدولي. فالولايات المتحدة الأميركية التي يشكل سكانها نسبة ٥% من سكان العالم أستأثرت ب ١/٤ الأنتاج الأقتصادي للعالم.<sup>(٥١)</sup>

وعلى صعيد تنامي القوة العسكرية، تمكنت الولايات المتحدة من بناء قوة عسكرية استطاعت بمرور الزمن ان تكون غير قابلة للتحدي من قبل الاخرين. ومنذ ذلك الوقت ظل مركب القوة الأميركية والى ما قبل صعود الأتحاد السوفيتي القوة الفعالة التي اثرت في التفاعلات الدولية ثم عادت لتكون هي الأكثر تأثيرا بعد تفكيك الأتحاد السوفيتي، وشكل انفاقها العسكري عما يقرب نصف الأنفاق العسكري العالمي.<sup>(٥٢)</sup> ولهذا يرى البعض ان امتلاك الولايات المتحدة الأميركية لهذا المستوى من القدرات دفعها الى عسكرة سياستها الخارجية.<sup>(٥٣)</sup> مما يعني ان للقوة الدور الفعال في تنفيذ السياسة الخارجية الأميركية. ويبين الجدول ادناه نسبة الأنفاق العسكري الأميركي لسنة



الاميركي مع العراق بشكل مباشر . حيث تصير السياسة الأميركية حيال هذا البلد بمثابة ردود افعال على سياسته على الصعيدين الوطني والأقليمي، وذلك ما سنتناوله بالتحليل في مطلبين:  
اولا . دوافع الأهتمام الأميركي بالمنطقة وأساليب التعامل

### (أ) دوافع الأهتمام : الأهداف

تُجمع الدراسات والبحوث التي عُنيت بتحليل السياسة الأميركية حيال الوطن العربي ، على ان دوافع اقتصادية ، واخرى سياسية ، هي ما يُحدد اطر صياغة هذه السياسة . وفي تحديد مضمون الدافع الاقتصادي فانه لا ينهض جدلاً يحول دون الجزم بان النفط محور الاهتمام الاميركي ، وبشكل خاص نفط منطقة الخليج العربي باعتبارها الاغنى في العالم لما تحتويه من احتياطات لمصدر الطاقة هذا . فمنذ اربعينات القرن المنصرم ركزت السياسة الاميركية على ان يبقى نفط المنطقة ، وبشكل خاص نفط السعودية تحت السيطرة الاميركية بهدف التعويض عن تناقص الاحتياطات الاميركية وللحيلولة دون ان تقع امكانية القدرة هذه في ايد معادية.<sup>(٤٤)</sup> والواقع ان هذا المسار من الاهتمام كانت وتأثره وما زالت تتصاعد، فقد اندمجت استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة الأميركية باستراتيجية الطاقة ، وذلك ما أكد عليه وزير الطاقة الأميركي بقوله " ان أمن الطاقة هو أمن الولايات المتحدة الأميركية " <sup>(٤٥)</sup> وهو بهذا يُعيد الى الأذهان ما كان قد أكده جوزيف ناي مساعد وزير الدفاع الأميركي في ١٧ مايس ١٩٩٥ " من ان النفط في الخليج العربي يأتي في راس المشاغل الأمنية لواشنطن " <sup>(٤٦)</sup> ولما كان النفط بهذا المستوى من الأهمية فان اقتراب اي منافس نحو المنطقة يُعد تهديدا لهذه المصالح. وتبعاً لذلك فان منع تغلغل قوى منافسه الى المنطقة مثل روسيا الاتحادية ، وكذلك الصين يعزز هذا الأهتمام. ذلك ان الأستثمار بموارد الطاقة في المنطقة يقلل من مرونة منافسة هذه القوى لدور الولايات المتحدة العالمي . ولا شك ان هذه الأهمية تؤثر كثيراً في طبيعة اساليب التعامل كما سنتناول ذلك لاحقاً.

اما الدافع السياسي فقد كان تابعاً للدافع الاقتصادي اي المصالح الحيوية الأميركية في منطقة الخليج والجزيرة العربية . اذ من المنطقي القول ان المنطقة لو لم تكن غنية بالنفط لما حظيت بمثل هذا الاهتمام الدولي الذي بلغ مستوى الصراع بين استراتيجيات القوى الكبرى .

وفي بحث دافع الاهتمام الاميركي سياسياً بالمنطقة، نستطيع القول ان أمن اسرائيل وضمان بقائها متفوقة على جيرانها العرب هو من ابرز الدوافع . وتحت ظل هذا التفوق تعمل على فرض

تسوية للصراع في دائرته الفلسطينية - الاسرائيلية بعد ان أخرجتمن هذه الدائرة كل من مصر وسوريا والاردن كأطراف مساندة للفلسطينيين . ولا ريب ان احتلال العراق وتحطيم قوته يقع في هذا السياق ايضا . هذا فضلا عما تمنحه السيطرة الأميركية على نفط المنطقة من فاعلية في التأثير على منافسيها اقتصاديا ، وما ينتج عن ذلك من تأثيرات سياسية دولية.

### (ب) دافع الأهتمام . اساليب التعامل

بعد هذه العجالة في بيان دوافع التعامل الاميركي مع المنطقة ، يقتضي الامر الوقوف على اساليب التعامل التي اعتمدها السياسة الاميركية حيالها . وبهذا الخصوص لابد من التأكيد على ان اساليب التعامل لم تتسم بالثبات ، وانما تبدلت لتتواءم مع متغيرات دولية ، واخرى اقليمية . ففي النصف الثاني من القرن المنصرم كان التعامل لضمان المصالح الغربية يجري عن طريق النظم الصديقه ، وكانت كل من ايران والسعودية باعتبارها مؤيدتين للغرب هما من يتولى ضمان المصالح الاميركية ، في الوقت الذي تقوم الولايات المتحدة الاميركية تزويدهما بالسلاح ودعمهما دوليا ، وذلك ما سمي بسياسة العمودين. <sup>(٥٧)</sup> ولقد توخت الولايات المتحدة الاميركية عبر هذه السياسة المحافظة على استقرار المنطقة وحماية الانظمة السياسية التقليدية، اي تجنب الاضطرابات التي قد تتيح للأتحاد السوفيتي في حينه في - حال وقوعها - فرصة القفز الى المنطقة . بمعنى ان التوازن المطلوب يجب ان يحول دون تغيير الوضع القائم لكن المتغيرات الدولية والاقليمية التي شهدتها المنطقة ومقترباتها مثل ، التدخل السوفيتي في افغانستان عام ١٩٧٩\* . والثورة الايرانية في العام ذاته التي كان من نتائجها خسارة الولايات المتحدة الاميركية لاحد حلفائها المطيعين ، وخسارتها اقرب موقع للنيل من الجسد السوفيتي. <sup>(٥٨)</sup> هذه المتغيرات كانت قد بلورت رؤية جديدة للولايات المتحدة في التعامل مع المنطقة مفادها ، ان الاعتماد المطلق على الحليف غير مضمون لان حفظ المصالح الاميركية في هذه الحالة تتحكم فيه الاوضاع السياسية الداخلية للحليف فتبقى المصالح ما بقي هذا الحليف . او قد ينهزم فتنهار بجزئته <sup>(٥٩)</sup> . وعلى اثر هذه التطورات أنشأت قوات التدخل السريع التي تحددت مهمتها بالتصدي المباشر لاي تهديد للمصالح الاميركية سواء أكان التهديد متأت عن السوفيت او القوى الاقليمية او الحركات الراديكالية. <sup>(٦٠)</sup> ولمواجهة اي تداعيات محتملة للأحداث آنفه الذكر وتحذيرا لما قد كان يقوم به الاتحاد السوفيتي سابقا، او اي جهة اخرى في منطقة النفوذ الاميركي هذه فقد اعلن

كارتر عام ١٩٨٠ بان " اي محاولة من اي قوة خارجية على منطقة الخليج (الفارسي) سوف تعد هجوما على المصالح الحيوية للولايات المتحدة وسوف يقابل ذلك الهجوم بكل الوسائل الضرورية بما في ذلك استعمال القوة المسلحة".<sup>(٦١)</sup> وباندلاع الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٠ كانت الولايات المتحدة الامريكية ترى ان استمرارها يحقق لها نتائج ايجابية. فهي ستضعف قوة كلا البلدين ، كما انها وسيلة لاعادة تدوير عائدات النفط للدول الغربية ، عن طريق شراء الأسلحة ، لاسيما ان اغلب مصادر التسليح هي غربية المنشأ .<sup>(٦٢)</sup> واستمرارا لمنهج التحرك المباشر دون الاعتماد على الوكلاء او الاصدقاء ، فقد أعيد خلال ادارة ريغان تنظيم قوات الانتشار السريع واصبحت تعمل تحت اسم القيادة المركزية CENTCOM\* وانيطت بما مسؤولية التصدي لاي تهديد تتعرض له المصالح الاميركية .

على ان اسلوب التعامل كان قد تغير اثر احداث شهدتها الساحة الدولية والاقليمية . فعلى الصعيد الاقليمي اجتاحت العراق الكويت في ٢ اب ١٩٩٠ ، اما على الصعيد الدولي فقد تفكك الاتحاد السوفيتي رسميا في ٢٥ كانون الاول ١٩٩١ ، ثم سقط جدار برلين وأُعلن عن وحدة المانيا . هذا فضلا عن التطورات التي شهدتها مسيرة الاتحاد الاوربي . وكان لا بد ان تؤثر مثل هذه الاحداث على اختيار اساليب التعامل . لقد كان اجتياح العراق للكويت مدخلا لاسلوب جديد في التعامل . يتمثل بالحضور الاميركي المباشر في المنطقه والبقاء فيها بمستويات من القوة تفوق مستوياتها التي سبقت الحدث .

من جانب اخر ان تفكك الاتحاد السوفيتي قد وضع الولايات المتحدة الاميركية على قمة هرم القوة . وأن سعيها لأن تكون لها الصدارة ، وامكانية التأثير الدولي زاد لديها الزخم للسيطرة على منابع النفط لحرمان اقتصادات قوى دولية ناهضة ومنافسة. تناو لها كيسنجر بالقول ان هناك اربعة انظمة دولية يتعذر تطبيق صيغة واحدة على تحليلها، وهو ما يُعتبر تحدي يواجه اميركا لان تجربتها التاريخية ازاء هذا التطور تعتبر قليلة ، فهناك.<sup>(٦٣)</sup>

١- النظام الاميركي الاوربي ، لاجمال في هذا النظام لاستخدام القوة بسبب الطبيعة الديمقراطية للعناصر المكونة له ، وللتقدم الاقتصادي الذي احرزه.

٢- النظام الاسيوي ، حيث الهند ، الصين ، اليابان ، روسيا والكويتين ودول جنوب شرق اسيا . ويشير الى ان العلاقات في هذا النظام تكتنفها خصومة استراتيجية وان انبعاث القوة العسكرية

الصينية مدعاة لاحتمالات وقوع حرب لا تكون الولايات المتحدة بعيدة عنها بسبب موقفها من قضايا المنطقة مثل تايوان.

٣ - نظام التفاعلات الجاري في الشرق الاوسط حيث محرك التفاعل بين عناصره ايدولوجية دينية، وهي تماثل صراعات اوربا في القرن السابع عشر.

٤ - النظام الافريقي ، حيث التمزق والصراعات الموروثة من حقبة الاستعمارالاوربي ، ووجود صراعات اثنية كامنه يمكن ان تتفجر الامر الذي يجعل طبيعة هذا النظام والتفاعلات الجارية فيه وما ينتج عنها بمثابة تحد للبلد الديمقراطي مما يوجب عليها العمل على اثناء المجتمعات الأفريقية . وانهاء الصراعات الأثنية او التلطيف منها .

ويقدر تعلق الامر بما اسمها كينسجر بنظام الشرق الأوسط ، ووصفه لحركات التفاعل بين عناصره بكونها ايدولوجية دينية . وأنها هي وراء الصراع بين اطراف النظام او نظمه الفرعية . وهو بهذا يتوافق مع اطروحة برجينسكي من "ان المنطقة مثقلة بانعدام الأستقرار الداخلي النابع من التوتر الأثني والديني".<sup>(٦٤)</sup> ويتوافق كذلك مع اطروحة صموئيل هنتنغتون القائلة "ان الثقافة الإسلامية تفسر الى حد كبير فشل قيام الديمقراطية في اماكن كثيرة من العالم الإسلامي".<sup>(٦٥)</sup> فأن هذه الاطرايح الفكرية هي المرشدة لسياسة المحافظين الجدد تجاه المنطقة والتي اجملها بوش بقوله " ان رسالة اميركا التاريخية ورسالته هو ، هي حفز تحول لا يقل عن تغيير ثقافة العالم الإسلامي باكملة ، وسياسته ".<sup>(٦٦)</sup> وانها تكون الفكرالأستراتيجي لبلقنة المنطقة.

ثانيا - دوافع التعامل الاميركي مع العراق واساليب التعامل:

لا ريب ان علاقات او سياسات اليوم لها خلفيتها التاريخية. فالحاضر له ماض بني عليه. ولعل فهم العلاقات الاميركية العراقية الراهنه يتطلب تأمل وتحليل ماضيها القريب ، وهو ما سنتناوله في السطور التالية.

يُعد منتصف العقد الخامس من القرن المنصرم نقطة تحول في الدور الاقليمي لكل من بريطانيا وفرنسا في المنطقة. فمنذ الانذار الاميركي السوفيتي لكلا الدولتين اثناء العدوان الثلاثي الذي شنته كل من بريطانيا، فرنسا واسرائيل على مصر عام ١٩٥٦ بدأ واضحا تراجع فاعلية كليهما لتشهد المنطقة بروز فاعلية لاعب جديد هو الولايات المتحدة الأميركية . قبل هذا التاريخ وحتى عام ١٩٦٨ لم تُظهر هذه الاخيرة اهتمام سياسي بالمنطقة بشكل عام والعراق بوجه خاص عدا ما يتعلق

بامن اسرائيل منذ حرب حزيران عام ١٩٦٧\* فقد كانت بريطانيا باعتبارها حليفةً للولايات المتحدة الامريكية ، قد اغتت هذه الاخيرة من التدخل المباشر والانغماس في قضايا المنطقة او مشاكلها. فهي الراعية لمصالح الغرب عموماً. وقد جرى التعامل مع العراق من قبل بريطانيا بتوظيفه في اطار حلف المعاهدة المركزية لتوظيفه - مع بقية دول الحلف - بأعاقبة انتشار نفوذ السوفيت في المنطقة . لكن ما ان تغير نظام الحكم في العراق عام ١٩٥٨ ، وما ان شرع باقامة علاقات ايجابية مع الاتحاد السوفيتي حتى بدأت كل من بريطانيا وايران واسرائيل في ممارسة سياسات القوة ضده من خلال مساندة الاكراذ ضد الحكومة المركزية وقتها.<sup>(٦٧)</sup> وسوف نتناول في السطور اللاحقة اساليب التعامل الأميركي مع العراق وعلى ثلاث مراحل :

#### المرحلة الاولى ١٩٦٨ - ١٩٩٠

لاحقاً وبعد عقد من السنين شهدت المنطقة حدثين اقليميين ودوليين ، الاول هو تغيير نظام الحكم في العراق عام ١٩٦٨ ، واستلام البعث السلطة فيه ، معلنا عن توجهات قومية معادية لاسرائيل وللدول المساندة لها ، فضلاً عن تبنيه سياسة داخلية تنتجها نحو استثمار موارده الاقتصادية وطينها وبشكل خاص الثروة النفطية . اما الحدث الدولي، فهو المتمثل بقرار الحكومة البريطانية عزيمها الانسحاب من شرق السويس في غضون ثلاثة سنوات تنتهي عام ١٩٧١ ، وقد كان لهذين الحدثين دور في اذكاء الاهتمام الامريكي بالمنطقة . انعكس هذا بتوظيفها في اطار استراتيجي مواجه لاستراتيجية سوفيتية ، ترجمت ذلك اتفاقيات عسكرية مع دول المنطقة جعلتها مترابطة مع قواعد اخرى خارجها . وظلت اهداف اهداف السياسة الامريكية كما هي باعتبارها من الثوابت وهي (٦٨).

١ - تأمين حصول الولايات المتحدة الامريكية والغرب على النفط العربي وبأسعار معقولة.

٢ - ابقاء الاتحاد السوفيتي السابق بعيداً عن الشرق الاوسط .

٣ - المحافظة على امن اسرائيل و تفوقها على جيرانها العرب.

يسود لدينا الاعتقاد كما قدما ، ان السياسة الامريكية حيال العراق وتحديد أساليب التعامل معه كانت - في احد الواجه - ردود افعال على توجهات السياسة العراقية على الصعيد الوطنية و الاقليمية والدولية ، وما يكتنفها من تعارض مع الاهداف الامريكية المذكورة آنفاً . ولعل تسليط

الضوء على مسارات السياسة العراقية في تلك المرحلة وصولاً حتى عام ١٩٩٠ تكشف لنا حقيقة التعارض بين السياستين فلنتابع ذلك .

ففيما يتعلق بالهدف الاول ( النفط ) ولبيان ما اذا كانت السياسة النفطية للعراق تتعارض مع اهداف السياسة الأمريكية ؟ يفيدنا ان نقتبس في هذا الموضوع رؤية المفكر الاميركي نعيم شومسكي بشأن كيفية تحليل السياسة الخارجية الاميركية اذ يقول " اذا كنا نود ان نفهم اي شيء عن السياسة الخارجية الاميركية فمن المفيد ان نبدأ بتقصي البيئة الاجتماعية المحلية ، اي من يصوغ السياسة الخارجية، ما هي المصالح التي يمثلها هؤلاء الناس وما هو المصدر الخلي لقوتهم.. ويضيف قائلاً ، احد الظنون المعقولة هو ان السياسة التي تنشأ سوف تعكس (المصالح الخاصة ) لاولئك الذين يصممونها."<sup>(٦٩)</sup> فالسياسة الاميركية طبقاً لهذه التساؤلات تتركز على مصالح . وهذا امر طبيعي ، ولكن مصالح من تلك التي تتمم بتحقيقها السياسة الاميركية ؟ وللأجابة على هذا التساؤل يرشدنا منهج نخب القوة **Power Elite** في تحليل السياسة الخارجية الاميركية، لمعرفة المصالح التي تحرص على تحقيقها السياسة الاميركية ، باعتبارها اهدافاً لتلك السياسة - يرشدنا الى القول ، ان الشركات النفطية والمؤسسات المالية والمركب الصناعي العسكري كلها تندرج تحت عنوان نخبة القوه . ولما كانت السياسة النفطية قد دخلت منذ اربعينات القرن المنصرم ضمن اختصاص وزارة الخارجية . فانه يمكن القول ان مصالح النخب ( الشركات ) قد اندمجت بالمصالح العليا للدولة. وهذا يقودنا الى التساؤل عما اذا كان قرار العراق بتأميم عمليات النفط قد اضر بمصالح هذه النخب ام لا ، وهل كان لهذه النخب فيما بعد دور لاحق في صياغة اساليب التعامل الاميركي مع العراق ؟ لأستنتاج اجابة صحيحة على هذا التساؤل قد يكون مفيداً التذكير بتدخل ال **CIA** الاميركية على تدبير الانقلاب للاطاحة بمصدق وحكومته بعد ان اقدم هذا على تأميم النفط الايراني فيما عرف بعملية **Ajax** كرد فعل على قراره بتأميم النفط الأيراني ، اذ بعد الاطاحة بمصدق اعيدت السياسة النفطية الى ما كانت عليه قبل التأميم . ومثله ما حصل للعراق بعد الاحتلال

لاسيما وان اسعار النفط بفعل السياسة النفطية الجديدة في حينها كانت قد ارتفعت قياساً بالسنوات السابقة . كما اظهرت الدول العربية المنتجة للنفط ، وبشكل خاص المملكة العربية السعودية - الحليفة للولايات المتحدة الاميركية - جرأةً في اتخاذ قرار حظر تصديرالنفط للولايات

المتحدة الامريكية إثر حرب تشرين عام ١٩٧٣. فضلا عن ان السياسة العراقية كانت قد تبنت فكرة استخدام النفط سلاحا في الصراع العربي الاسرائيلي، للضغط على الولايات المتحدة الامريكية بمدف دفعها لاتخاذ مواقف عادلة من القضية الفلسطينية.<sup>(٧٠)</sup> ولا ريب ان مسار السياسة العراقية بهذا الاتجاه يتقاطع مع مسار السياسة الامريكية المساندة لاسرائيل التي ارتقت الى مستوى التحالف. فضلاً عن ان واشنطن اعتبرت العراق مساندا للارهاب بسبب موقفه المساندا للمقاومة الفلسطينية.

اما فيما يتعلق بالهدف الثاني ( منع انتشار النفوذ السوفيتي ) فان ابرام العراق لاتفاقية الصداقة مع الاتحاد السوفيتي وما اعقبها من تصاعد مبيعات السلاح السوفيتي للعراق حيث بلغت نسبة اسهام الاتحاد السوفيتي في تسليح العراق حتى بداية العقد الثامن ٧٥% من مجمل السلاح الذي استورده العراق<sup>(٧١)</sup> وبشكل عام و في ظل هذه التطورات صار العراق وفقاً للرؤية الامريكية " بيدقا في الحرب الباردة ... او انه على حد وصف كيسنجر وزير الخارجية الامريكي حينذاك العميل السوفيتي الرئيسي في الشرق الاوسط".<sup>(٧٢)</sup> بمعنى ان مسعى الولايات المتحدة الامريكية لمنع انتشار النفوذ السوفيتي في المنطقة قد تبدد بفعل السياسة العراقية ، وان العراق اصبح مدخلا اخر للنفوذ السوفيتي اليها حيث كانت سوريا قد انفتحت على الكتلة الشرقية قبل ذلك.

وفيما يتعلق بالهدف الثالث (مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية ) فان العراق فضلا عن كونه لم يعقد هدنة مع اسرائيل منذ ١٩٤٨ كان قد شرع عام ١٩٦٨ بمساندة المقاومة الفلسطينية. اذ اندلج الاردن عام في معركتها مع المقاومة عام ١٩٧٠ بالتدخل لصالح المقاومة الفلسطينية مالم تتوقف عن قصفها لمواقع الفلسطينيين<sup>(٧٣)</sup> وناهض مشروعات التسوية السلمية . والعراق وان لم يفلح عام ١٩٧٩ في منع مصر من المضي في هذا المسار، ولا ايقاف تطورات\*، الا انه بمجمل موقفه من القضية الفلسطينية كان من وجهة نظر الخارجية الامريكية " الدولة العربية الاكثر تطرفا وعنادا".<sup>(٧٤)</sup>

وخلال هذه المرحلة تركز اسلوب التعامل الاميركي مع العراق، وكذلك مع الحركات الراديكالية في المنطقة بتدعيم قوة ايران لمواجهة احتمالات تنامي الدور الاقليمي للعراق ، ولهذا فقد شرعت ايران ثانية بدعم الحركة الكردية ضد الحكومة المركزية . ولم ينته هذا الدعم الا بتوقيع اتفاقية الجزائر

سنة ١٩٧٥ والتي بموجبها اعيد ترسيم الحدود بين البلدين، وحصلت ايران تبعا لذلك على نصف شط العرب .

ولا ريب ان الثورة الايرانية ١٩٧٩، واندلاع الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠ كان لهما الاثر على اسلوب التعامل مع كل من البلدين. لقد رفعت ايران شعار معاداة اميركا واصفها اياها (بالشيطان الأكبر) بناء على ما ابدته من مساندة والتزام بحماية الشاه وحكومته. كذلك فاقمت قضية الرهائن والمحاولة الأميركية الفاشلة لتحريرهم من ازمة العلاقات الأميركية الايرانية. من جانب اخر وجد العراق في ظروف الفوضى الايرانية وتبني ايران لسياسة تصدير الثورة الى دول المنطقة بدأ به، فرصة لمواجهة هذه السياسة . وكذلك للتحلل من من نتائج اتفاقية الجزائر لا سيما وانها ابرمت في ظل وضع كان فيه العراق ضعيفا من الناحية العسكرية . وبالتالي فقد اندلعت الحرب بين البلدين ، تلك التي كانت في التصور الأميركي سبيلا لأضعاف كلا البلدين عسكريا واقتصاديا . وفعلا فقد استهلك كليهما عائدات النفط وسواها لتمويل ماكنة الحرب. وامعانا بسياسة الأضعاف هذه فقد قامت اسرائيل ، بعلم ودراية الولايات المتحدة الأميركية بالعدوان على العراق وضرب مفاعل تموز عام ١٩٨١ .

#### المرحلة الثانية ١٩٩٠ - ٢٠٠٣

من ابرز الأحداث التي كان لها اثراً في تغيير اساليب التعامل الأميركي مع العراق خلال هذه المرحلة هي الاجتياح العراقي في اب ١٩٩٠، قبل ذلك ، واي كانت المواقف العراقية من القضايا التي تعني بها السياسة الامريكية ، لم تظهر هذه الأخيرة ميلا لممارسة القوة بشكل مباشر وسافر. لكن اجتياح العراق للكويت في العام المذكور "قلب المعادلة الاستراتيجية ، واذا ماتقدمت القوات العراقية نحو حقول النفط شرق السعودية، فسوف تسيطر بغداد على الجزء الأكبر من نفط العالم وعندئذ يستطيع العراقيون ان يُملوا ما يريدون على اميركا الامر الذي يوجب حماية النفط السعودي سواء اكان ذلك بموافقة سعودية ام بدونها".<sup>(٧٥)</sup> وذاك ما دعاها باللجوء الى القوة بزخم كبير ، بناء على رؤية للعراق، بأنه بعد احتلاله الكويت اصبح يهدد المصالح السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي وكل منطقة الشرق الاوسط<sup>(٧٦)</sup>. كما ان مسارات سياسة العراق الاقليمية جعلته على حد توصيف كيسنجر " بلاء على جيرانه"<sup>(٧٧)</sup> وان نظام الحكم فيه اصبح " لا يطاق".<sup>(٧٨)</sup> وقد ولد كل ذلك \*\*قناعة لدى الغرب ، ان تغيير النظام

فيه سيخلق مناخا افضل لحل مشكلة الشرق الاوسط . ولهذا فقد وصف نتيا هو تدمير قوة العراق بعد عام ١٩٩١ بقوله " هزيمة العراق في حرب الخليج خلقت ظروف مريحة لتحقيق الهدف الاسرائيلي اي تحقيق تسويات سلمية مع العرب لا تسلب من اسرائيل مكاسبها في حرب الايام الستة " . (٧٩)

لقد كان اخراج القوات العراقية من الكويت ، وقبوله بقرارات مجلس الامن\* . والتزامه بها، يستدعي بل يفرض الكف عن استخدام القوة ضده بيد ان هذا لم يحصل فقد شهدت تلك المرحلة استمرار العمليات العسكرية تمثلت بضربات جوية متوالية\*\* . من جانب اخر استمرت فرق التفتيش تجريد العراق من اسلحته التقليدية الثقيلة بحيث لم يعد يملك من المدافع ما يتجاوز مداه ال ١٣٠ كم. وعلى صعيد آخر كان الخبراء الاميركان العاملين في لجان التفتيش يتجاوزون ارتباطهم بالمنظمة الدولية ويعملون لصالح مقتضيات السياسة الاميركية . فلقد نقلت ٢٥ الف وثيقة تم الاستيلاء عليها في وزارة الخارجية العراقية الى وزارة الخارجية في واشنطن دون المرور عبر قنوات الامم المتحدة (٨٠) .

وتعبيرا عن رفض التأثيرات الاميركية على اعمال لجان التفتيش ، فان منسق الشؤون الانسانية، دنيس هوليداي ، كان قدم في ٢٣ ايلول ١٩٩٨ استقالته من مهمته معترضا على الهدف من التفتيش بقوله " انا في مسار تدمير مجتمع بكامله " . (٨١) وفي ١٢ شباط ٢٠٠٠ استقال ايضا " هانز فون سبونيك منسق الشؤون الانسانية ، احتجاجا على استمرار العقوبات الاقتصادية غير المتعلقة بالشأن العسكري ، او بالمعدات ذات الصلة بها . وفي الوقت الذي بدأ فيه الموظفون الدوليون امتعاضهم من التوظيف الاميركي لمنظمة الامم المتحدة لخدمة سياسات اميركية فان هذه الاخيرة مضت في استخدام منهج القوة فاصدر الكونغرس الاميركي عام ١٩٩٨ ما سمي في حينه قانون تحرير العراق وبموجبه تم تخصيص ( ٩٨ ) مليون دولار لتفعيل أنشطة احتلال العراق . واستمر المنهج الاميركي هذا النحو حتى عام ٢٠٠٣ حيث تم ذلك فعلا . وقد تركز اسلوب التعامل الاميركي طيلة هذه الفترة على تحطيم القدرة العسكرية العراقية ، وهئية واقع اداري يحول دون مد نفوذ الحكومة على شمال العراق من خلال ما سمي بالملاذ الامن، ليكون هذا اساس فكرة الاقاليم التي ستطرح دستوريا في المرحلة الثالثة.

استخدام القوة خلافا لميثاق الامم المتحدة

ايقنت الدوائر الاستخبارية الأمريكية ، بانها لن تتمكن عن طريق العمل السري من تغيير نظام الحكم في العراق ، وبالتالي فإن الوصول الى هذا الهدف لن يتم الا بأجتياح عسكري شامل . ولقد اظهرت خطة الأحتلال " الأوب ١٠٠٣ التي كانت قد اقرت للمرة الأخيرة عام ١٩٩٦ " (٨٢) عزم الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق هذا الهدف فأخرج العراق من دائرة القوة والغاء دوره الاقليمي اصبح هدفا امريكي مثلما كان من قبل هدفا اسرائيليا ملحا . وقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها حيال المنطقة في اطار ما سماه بعض سياسياها " بالتغيير الديمقراطي " في الشرق الأوسط . وحيث ان العراق بالتصور الأمريكي هو احد صنّاع المشاكل التي تواجه السياسة الأمريكية . فقد كان الاحتلال مدخلا لشرق اوسط جديد تريده بيئة اقليمية ضامنة لاهدافها في المنطقة . وهو ما اكده ولفويتز بتصريح له في ايار عام ٢٠٠٢ اذ قال " ان التحول الديمقراطي للشرق الاوسط من خلال تغيير النظام في العراق جدير بالثمن . اما اسلحة الدمار الشامل ما هو الا امرٌ أقر رأينا عليه لأنه القضية الوحيدة التي يتفق عليها الجميع " (٨٣) ويكشف جورج تنت عن اصرار الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام القوة ضد العراق بقوله " ان الحرب واقعة وان الزخم الذي يديمها ليس اسلحة الدمار الشامل ، وانما قضايا أكبر مثل تغيير السياسة في الشرق الاوسط " (٨٤) ، وتغيير السياسة في الشرق الأوسط يعني ايجاد بيئة اقليمية خالية من اي حركة تناهض الرؤية السياسية الأمريكية للتعامل مع قضايا المنطقة، وبشكل خاص قضية الصراع العربي الصهيوني . او اي قوة تناهض سيطرتها على او التحكم بمصادر النفط الكبرى الموجوده في منطقة الخليج العربي وسواها من المناطق الاخرى التي لم تظهر مسرحا للعمليات بعد . بأعتبار ان هذه السيطرة ترتبط بمشروع القرن الأمريكي الجديد . (٨٥) والذي هو في اطاره العام يعني " اعادة تشكيل المحيط الدولي حسب المنظور الأمريكي ، وتطبيق القيم الأمريكية الداخلية على العالم الخارجي " (٨٦) او " انه نظام عالمي مصمم اميركيا ليعكس التجربة المحلية الأمريكية " (٨٧) وللشروع بسياسة القوة العسكرية ضد العراق فقد اتجهت الدبلوماسية الاميركية نحو استصدار قرار من مجلس الامن لشرعنة احتلال العراق اعتمادا على ما يسمى بالاستراتيجية القانونية ، بيد ان هذه المحاولة واجهت رفضا من قبل كل من فرنسا وروسيا في مجلس الامن وكذلك المانيا . وعلى صعيد آخر لم تجد نفعاً مذكرة دوغلاس فيث وكيل وزير الدفاع الاميركي لشؤون السياسات التي ارسلها الى ممثلوا المانيا وفرنسا في مؤتمر لهم في برلين عقد في ايلول ٢٠٠٢ التي ضمنها القول " ان

الحرب ليست اختيارية... ان علينا الا نعلق في التمسك بحرفية القانون بشأن الدليل الواضح على التهديد الوشيك". (٨٨)

وعلى الرغم من ان العراق كان قد اقدم صيف عام ١٩٩١ باجراء احادي الجانب ، دمر خلاله ما يمتلكه من اسلحة الدمار الشامل . ولم يجدد نشاط اي منها لاسيما وانه لم يعد يمتلك البنى الأرتكازية لهكذا نشاط فضلا عن الحصار. (٨٩) الا ان القرار ١٤٤١ الذي اصدره مجلس الأمن بجلسته ٤٦٤٤ في الثامن من تشرين الثاني ٢٠٠٢ اي بعد مضي احد عشر عاما على انشطة فرق التفتيش ، وقبل الاحتلال بأشهر كان قد تضمن النص على " ... عدم امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن ونشره لاسلحة الدمار الشامل يُعد تهديدا للسلم والأمن الدوليين " ولتبرير التعامل مع العراق على اساس القوة تضمن القرار " ان العراق كان لا يزال في حالة خرق جوهري لالتزاماته المنصوص عليها في القرارات ذات الصلة . ونص في الفقرة (١٣) من ان العراق سيواجه عواقب خطيرة نتيجة لانتهاكاته المستمرة لالتزاماته . ولعل صياغة القرار على هذا النحو لم يك بمنأى عن تأثير الجانب الأميركي .

ولقد صدر القرار بموافقة الدول دائمة العضوية. الا ان آراء مختلفة في تفسيره قد نهضت تبعا لاختلاف المصالح . فالرأي الأميركي البريطاني يذهب الى ان على العراق ان يقدم دون ابطاء ووفقا للجدول الزمني كل ما لديه من معلومات ذات صلة ببرامجه المتعلقة باسلحة الدمار الشامل التي كانت قد دمرت . وان اي معلومات غير صحيحة ستشكل خرقا ماديا ومخالفة للقرار تستوجب الرد بقوة . فيما ذهبت كل من روسيا والصين وفرنسا ، الى ان القرار لا يجيز لاي دولة منفردة او بالتعاون مع غيرها باستخدام القوة المسلحة ضد العراق ، واذا كان هناك من مقتضى لأستخدامها فيجب ان يكون جماعيا وبقدر صريح وواضح يصدر عن مجلس الأمن في حال ثبوت خرق مادى لهذا القرار من العراق. (٩٠) ورغم معارضة الدول الثلاثة على محاولات اصدار قرار يجيز استخدام القوة الا ان الولايات المتحدة الأميركية تجاهلت ذلك متحدية بذلك ميثاق الامم والمتحدة وبشكل خاص مبدأ سيادة واستقلال الدول .

المرحلة الثالثة ٢٠٠٣ الى الوقت الراهن

وخلال الغزو الاميركي - البريطاني البربري للعراق استخدمت كلا الدولتين القوة المفرطة **Hyper power**، فدون الحديث عما تحمله التسمية التي اعطيت للعمليات العسكرية



داخلية ، هذا دون الحديث عن تأثيراتها على وضع الاقليات حيث تضاءلت الاعداد المكونة لكل اقلية عما كانت عليه قبل الأحتلال وكما يبينه الجدول ادناه.

### جدول رقم (٢)

تقديرات تُظهر بأن نصف الاقليات العرقية والدينية طردت من العراق منذ ٢٠٠٣

٢٠١١	٢٠٠٣	الطائفة او الاقلية
٦٠٠.٤٠٠ الف	مليون واربعمئة الف	١ - المسيحيون بما فيهم الآشوريون ، الكلدان ، السريان واغلبهم يسكنون اطراف اقليم كردستان ، وقليل منهم في البصرة
٢٠٠ الف	٨٠٠ الف	٢ - التركمان مسلمين موزعين بين سنة وشيعة
١٠.٥ الاف	٧٠.٦٠ الف	٣ - الصابئة ويسكنون جنوب العراق
٥٠٠ الف	٧٠٠.٦٠٠ الاف	٤ - الآيزيديين يسكنون جبال سنجار غرب الموصل
٤٠٠.٢٠٠ الف	٥٠٠.٤٠٠ الف	٥ - الشبك ويسكنون نينوى منذ ١٥٠٢
١٢٠.١٠٠ الف	١.٥٠١ مليون	٦ - الكرد الفيلية ، وهم اكراد شيعة ويسكنون ديارى والحدود الغربية من ايران ويسكنون ايضا في بغداد
٧٠.٦٠ الف	٢٠٠ الف	٧ - الككانيين يسكنون كركوك والموصل

المعلومات مقتبسة من . Anthony H.Cordesman and Sam Khazai , Iraq After US Withdrawal: US Policy and the Iraqi Search for Security and Stability . 2012.p10 center for strategic and international studies.

كما وضع المحتل قواعد النظام السياسي الجديد على اساس طائفية / مذهبية / اثنية ، وذلك بناء على تعظيم مفهوم التعدية . وقد انعكست هذا عمليا على توزيع اجهزة السلطة التنفيذية حصصا على ما اسماه الدستور مكونات الشعب العراقي بحيث اصبح تقسيم المناصب وفق هذه الأسس عرفا دستوريا . فوجد المحتل بذلك نظام سياسي عقيم غير قادر على تحريك ماكينة الدولة لتعارض مصالح [مكوناته] بعضها البعض . ويُعد غياب التنمية الاقتصادية ، مقابل هدر المال العام وتفشي ظاهري الفساد الاداري والمالي دلالة وضعية على فشل النظام .

وقبل انسحاب القوات الأميركية الغازية ابرم كلا الطرفين . اتفاق الأطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين الولايات المتحدة الأميركية والعراق SAF ، وقع يوم ١٧ تشرين الثاني ٢٠٠٨ في بغداد ، ودخل الاتفاق حيز التنفيذ في الاول من كانون الاول ٢٠٠٩ ، وقد جاء في القسم الثالث (التعاون الدفاعي والأمني) منه " ... تعزيزا لقدرة جمهورية العراق على ردع كافة التهديدات الموجهة ضد سيادتها وامنها وسلامة اراضيها يواصل الطرفان العمل على تنمية علاقات التعاون الوثيق بينهما فيما يتعلق بالترتيبات الدفاعية والأمنية " وبالنظر الى الفقرة الثانية من القسم الحادي

عشر ( الأحكام الختامية ) نلاحظ ان الاتفاق لم يحدد سقفا زمنيا ينتهي بموجبه . فهو ساري المفعول ما لم يقدم اي من الطرفين اخطارا للاخر بنيتة على انهاء العمل به . وهذا ما يعني بالضرورة ان الولايات المتحدة الأميركية ملزمة بعد التنسيق مع العراق بالمحافظة على سلامته الإقليمية ومواجهة كافة التحديات التي تهدد امن العراق .

ويُعد ظهور داعش قبل أكثر من سنتين على الساحة العراقية ، وسيطرة مقاتليها على اراضي أكثر من محافظتين متغير جديد من العنف للتعامل مع العراق . مما يلزم الولايات المتحدة الأميركية بموجب الاتفاق أنفا بالتزام تعزيز قدرات العراق للحفاظ على سلامة الإقليمية . بيد ان طبيعة التحرك الأميركي تنير أكثر من تساؤل حول مدى جدية الولايات المتحدة في توجيه ضربات حقيقية لمقاتلي داعش اذ ليس من المنطقي القول ان التحالف الذي تقوده اميركا غير قادر عن كشف تحركات داعش بين الاراضي السورية والعراقية . فالاقمار الصناعية الاميركية تتيح لها معلومات بهذا الخصوص في عموم منطقة الشرق الاوسط . مما يمكنها وقوات التحالف من الأجهاز على مقاتلي داعش. لكن القناعة التي يمكن الاقتراب منها هي ان داعش اداة تعامل اميركية مع المنطقة بشكل عام فهي تعمل بمرأى منها وربما بدعم مباشر منها . فلقد اسقطت الطائرات الأميركية السلاح والمؤن الغذائية على مقاتلي داعش في هذا المكان او ذاك . وقد برر المسؤولين العسكريين حصول ذلك بالخطأ !

كذلك فإن القوى الاقليمية التي تدعم داعش وتقدم لها السلاح ، وتشترى منها النفط المنهوب . هي اما حليفة للولايات المتحدة الاميركية او انها عضو في الناتو كما هو حال تركيا . ولو كانت الولايات المتحدة جادة في القضاء على داعش لأنساق حلفائها في ذات المسار . ومن الغريب ان يصرح أكثر من مسؤول اميركي بأن القضاء على داعش في العراق يتطلب كذا عام، فقد تضاربت المدد بهذا الشأن . لكنها لم تعط فترة قصيرة ، مما يؤكد ان نشاط داعش مرتبط بهدف يشمل المنطقة من اليمن الى مصر مرورا بالعراق وسوريا ولبنان . وما ان يتحقق هذا الهدف حتى تزول ظلالها .

### الخاتمة والتوصيات

نخلص مما تقدم ان غياب المسرح العالمي من قوة منافسة للقوة الاميركية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي. وانفراد الولايات المتحدة بقمة هرم القوة جعلها اقرب الى خيار القوة في تصريف

سياستها الخارجية منها الى خيار الدبلوماسية . وهي وان أبدت اهتماما بعرض بعض الازمات على المنظمة الدولية فهي في الواقع تسعى وفي تحرك براغماتي لان توفر غطاءً قانوني لاستخدام القوة . وذلك من خلال المساومات السياسية او الاخضاع في داخل اروقة المنظمة الدولية . واذا ما اخفقت في ذلك فهي لاتتردد باهمال المنظمة الدولية والاخذ بذراع القوة للتعامل مع الاخرين . وهو ما حصل للعراق حين لم توافق كل من فرنسا وروسيا والصين على احتلاله عام ٢٠٠٣ .

وما يمكن ان يستنتجه البحث، هو ان الولايات المتحدة الاميركية في المرحلة الراهنة للنظام الدولي سوف تستخدم قوتها المتاحة لمنع منافسيها الكبار منفردين او في ائتلاف من الوصول الى الاقاليم ذات الثراء النفطي انطلاقا من نظرة استراتيجية ، ترتبط بالسعي للبقاء في موقع الهيمنة او على الأقل قيادة العالم . على ان هذه السياسة ستواجه تحديات قوى دولية ، واقليمية ناهضة تسعى لأن يكون لها دورها الذي تفرضه مصالحا القومية . وان يكون لها اسهاما أكثر فاعلية في التفاعلات الدولية ، ويشار بهذا الشأن الى كل من الصين وروسيا الاتحادية والهند واليابان والمانيا . وربما تندفع دول الأتحاد الأوربي كي يكون لها دورا مؤثرا في السياسة الدولية ، وذلك من خلال عدم السماح للشريك الأكبر في الناتو من املاء القرارات على الأعضاء الآخرين . بمعنى ان التحولات التي سيشهدها النظام الدولي سوف لن تكون بعيدة التأثير للحد من الدور الأميركي الساعي للتفرد في التأثير بالتفاعلات الدولية . من جانب اخر ان انتشار القوة الأميركية في مناطق نفوذ اميركية متعددة من شأنه ان يضعف فاعلية القوة لديها على المدى البعيد ، ويقلل من قابلية تأثيرها الدولي .

اما بشأن التعامل الأميركي الحالي مع العراق فيمكن ملاحظة الاتي . لقد ارسى الولايات المتحدة الأميركية اسس (طائفية) للنظام السياسي لعراق ما بعد الاحتلال . ومثل هذه الأسس لاتمهد لنظام سياسي يتمتع بالمقبولية من لدن الشعب العراقي مما قدح في شرعيته، عزز ذلك تفشي الفساد المالي والاداري وفقدان الامن على الصعيد الداخلي ، وعدم القدرة على مواجهة التحديات الخارجية ، وغياب سياسة خارجية لهذا البلد . وبالتالي فإن كل ذلك خلق ارضية ملائمة للمشروع الأميركي - الإسرائيلي المتمثل في التقسيم . بمعنى ان معطيات الواقع السياسي للعراق ترجح نفاذ المشروع الأميركي اي الفرضية الاولى للبحث . وخلاف ذلك فان افشال هذا المشروع يتطلب الاتي



(٣) د، اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الاصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ط/٤، ١٩٨٥، ص ١٦٥

(٤) مجموعة باحثين بأشراف د، علي الدين هلال، تحرير وتقديم نيفين مسعد، مرمز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤، ص ١٤٩

Oxford ويعرفها بالمعنى نفسه قاموس اوكسفورد، Webster new world Dictionary , p 1116 , Oxford , University press, p 597.

(٦). تناولها بالتفصيل استاذنا الدكتور كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد ١٩٨٧، ص ١٥٦ وما بعدها

(٧) روي مكرديس، مناهج السياسة الخارجية، ترجمة حسن صعب، دار الكاتب العربي، بيروت ١٩٦٦، ص ٣٣ وما بعدها  
(٨) David A .Baldwin . Power and International Relations in International Relations Edited by Walter Carlnaes , Thomas Risse and Beth A. Simmons .SAGE. Publication lid. London ,2012 , p 274

(٩) William D. Coplin , Introduction to International Politics and Theoretical overview , Markham Publishing Com, Chicago.1971,P111

(١٠) هنري كيسنجر، هل تحتاج الولايات المتحدة الاميركية الى سياسة خارجية نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١٤

(١١) جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة غازي عبد الرحمن القصبي، مطبوعات تامة، ١٩٨٤، ص ٩.

(١٢) اذ يرى اصحاب هذه النظرية ومنهم الالماني اوبنهايمر، والفرنسي شارل بيدان. ان الدولة نشأت عن طريق القوة والعنف. فهي في مراحلها الاولى عبارة عن نظام اجتماعي فرضه شخص او فريق على بقية الجماعة مستخدمين القوة والاكراه للوصول الى هذه الغاية. ينظر د، محمد كامل ليلة، النظم السياسية والدولة، دار النهضة، بيروت، ١٩٦٩، ص ٩

(١٣) نقلا عن د، محمد عزيز شكري " تأريخ القانون الدولي الانساني وطبيعته " في كتاب القانون الدولي الانساني، دار المستقبل العربي، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١١

(١٤) يذكر استاذنا الدكتور كاظم هاشم نعمة، ان عدد كبير من الباحثين والكتاب قد تعرضوا للحرب وبحث اسبابها. وانتهوا الى ان الاسباب تتعدى (٢٥٠) سبب ادرجت تحت اربعة مصفوفات عامة. اقتصادية ونفسية واجتماعية وايدولوجية. المصدر السابق، ص ١٧٨ وما بعدها

(١٥) فالحروب التي خاضتها اوربا المسيحية خلال القرن العاشر كانت ذات طابع ايدولوجي او انها تحمل أكثر من دافع. فقد نظرت اوربا الى التوسع العثماني نحوها بدأ من سقوط القسطنطينية على انه تمديدا لخصارتها. كما تدرج حروب هتلر تحت هذا الدافع. اذ يرى الالمان انهم المجسدين لعظمة العرق الآري وامعانا في تأكيد تفوقهم المزعوم على الاخرين يصف غلبوم الثاني الالمان بأنهم ملح الارض، وانهم خلقوا لتمدين العالم وان الشعب الالماني مرسل كي يقدم طبقة جديدة من الحاكمين. نقلا عن الدكتور صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٠، ص ٥٥٨

(١٦) مثل الحروب التي خاضتها فرنسا على عهد لويس الرابع عشر ١٦٣٨-١٨٢١ ، وكذلك حروب روسيا خلال عهد بطرس الأكبر ١٧٩٢ - ١٧٢٥ ينظر محمد حسن الايباري ، المنظمات الدولية الحديثة وفكرة الحكومة العالمية ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٩٥

(١٧) Andrew Hurrell ,On Global Order power,vaues and constitution of International society , Oxford University press (NY) 2007 ,p165

(١٨) نقلا عنزيغينو بريجنسكي ، الفرصة الثانية ثلاثة رؤساء وازمة القوى العظمى الاميركية ، ترجمة عمر الايوي ، دار الكتاب العربي ، ٢٠٠٧ ، ص ٧٢

(١٩) علي الدين هلال ، المصدر السابق ، ص ٣٣٣

(٢٠) د، اسماعيل صبري مقلد الاستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الاساسية ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت ١٩٧٩ ، ص ١١٤ وما بعدها

(٢١) مارتن غريفش وتيري اوكلاهان ، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية ، ترجمة مركز الخليج العربي للابحاث ، دبي ، ٢٠٠٨ ، ص ٩١

\* فمثلا ان التحالف الذي قاده الولايات المتحدة الاميركية لاجراء العراق من الكويت لم يك ليوقف عند حد اعادة الوضع الاقليمي الى ما كان عليه قبل ٢ اب ١٩٩٠ وحسب بل ان مدها ضمان مصالح حيوية في المنطقة باتت تهددها قوى غير منضبطة (اي العراق ) على حد التوصيف الاميركي .

(٢٢) مارتن غريفش ، المصدر السابق ، ص ١٩٤

(٢٣) د محمد طلعت الغنيمي ، الأحكام العامة في قانون الأمم ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٧١ ، ص ١٤٦ .

(٢٤) هنري كينسنجر ، النظام العالمي تأملات حول طلائع الامم ومسار التاريخ ، ترجمة فاضل جكتر ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠١٤ ، ص ٩٤

\*\* كتلك التي تضمنها ميثاق الامم المتحدة ( سلطات مجلس الامن ) كما قررها الفصل السابع

(٢٥) An tendency rather than imaginative or visionary to face facts and be practical. Webster,Ibid ,P1187

(٢٦) د، كاظم هاشم نعمة ، المصدر السابق ، ص ٥٤

(٢٧) جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة وليد عبد الحي ، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ١٩٨٥ ، ص ٥٩

(٢٨) هانس جي موركنثاو ، السياسة بين الامم ، ترجمة خيرى حماد ، الدار القومية للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٦٤ ، ص ٥٣-

٥٤

(٢٩) د، كاظم هشام نعمة ، المصدر السابق ، ص ٥٤

(٣٠) دافيد باوتشر ، النظريات السياسية في العلاقات الدولية ، ترجمة رائد القاقون ، المنظمة العربية للترجمة ، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص ٤٧

(٣١) جيران ديسوا ، دراسة في العلاقات الدولية النظرية البيدولية ، ترجمة د، قاسم مقداد ، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠١٥ ، ج ٢ ، ص ٦٣

(٣٢) جيرار ديسوا ، دراسة في العلاقات الدولية النظريات البيدولية ، ج ٢، ص ١٠٨  
(٣٣) د، عبد المعطي محمد عساف ود، محمود علي ، مقدمة في العلوم السياسية، الشارقة، العالمية للأستشارات الأكاديمية، ١٩٩٤، ص ٣٤٧.

(٣٤) د، كاظم هاشم نعمة ، المصدر نفسه ، ص ٥١

(٣٥) دافيد باوتشر ، المصدر السابق ، ص ٤٨ .

(٣٦) لقد وجهت للمدرسة الواقعية جملة انتقادات ، ينظر في ذلك د، اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، مصدر سابق ، ص ١٩ - ٢٢ ، لكن ابرز الانتقادات في حدود اطلاعنا تلك التي تضمنها مؤلف الدكتور ملحم بركات الموسوم بالواقعية السياسية ، اصدار المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، الذي ابدى فيه القول ان القصد من التقييم الذي تناوله هو محاولة ترميم هذه النظرية لتصبح اقوى على مواجهة الصعاب التي تجابهها على صعيد الفكر والعمل . ص ١٣

(٣٧) Dived Baldwin , Ibid , p257

(٣٨) ينظر د، كاظم هاشم نعمه ، المصدر السابق ، ص ١٧١ . وعن فاعلية الوسائل السلمية في حل المنازعات الدولية ، ينظر ، د صلاح الدين عامر ، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام ، مطبعة جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧، ص ٩٤٩

(٣٩) المادة الثانية ، الفقرة الرابعة

(٤٠) المادة الثانية ، الفقرة الرابعة

(٤١) المصدر نفسه ، ص ٨٢

(٤٢) هنري كيسنجر ، هل تحتاج اميركا الى سياسة خارجية ، مصدر سابق ، ص ١٠

وهو اسم تجمع المخروط الجنوبي لاميركا اللاتينية في تكتل اقتصادي " السوق المشتركة الجنوبية " وتضم كل من الارجننتين ، الأرجواي ، البرغواي . ودولا اخرى في اميركا اللاتينية ، تضم ٢٥٠ مليون نسمة ويشكل انتاجها المحلي الاجمالي ٧٦% من الناتج الاجمالي لاميركا الجنوبية . ومن المؤمل ان تنظم الى التجمع فنزويلا وبوليفيا

(٤٣) المصدر نفسه ، ص ١١ .

(٤٤) ينظر د، رعد قاسم صالح العزاوي ، المجتمع الأمريكي ودوره في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة ، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر ، بغداد ٢٠١٤ ، ص ١٠٠

ولقد اعتبر بريجنسكي ان العنف الذي تمجده ثقافة الأفلام والتلفاز ادت الى ارتفاع نسب الجريمة في الولايات المتحدة عن سائر دول العالم المتحضرة الاخرى، وان العدوانية في المجتمع الأمريكي تزداد لاسيما وان ٤٤% من الشعب الاميركي يعيشون تحت دون خط الفقر، ينظر كتابه، الفوضى الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين ، الاهلية للنشر والتوزيع . الاردن ، عمان ، ١٩٩٨ ، ص ٩١

(٤٥) محمد حسنين هيكل ، الامبراطورية الأمريكية والأغارة على العراق ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١٧ .

(٤٦) المصدر نفسه ، ص ١٧ وعن حرب الابداء الجماعية التي شنها المستوطنون الاميركيون ضد السكان الاصليين ، ينظر نعوم شومسكي ، من يملك العالم ، ترجمة اسعد الحسين ، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠١٤ ، ص ١٦٤ وما بعدها .

(٤٧) ريتشارد بارنت ، حروب التدخل الأمريكية في العالم ، ترجمة منهم النعمان ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ٤٣

(٤٨) هنري كيسنجر ، النظام الدولي تأملات حول طلائع الأمم ومسار التأريخ ، مصدر سابق ، ص ١٠٧

(٤٩) انتاول ليفن ، امريكا بين الحق والناطل تشريح القومية الاميركية ، ترجمة ناصرة السعدون ، المنظمة العربية للترجمة ، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٨ ، ص ١٨٥ .

(٥٠) ينظر سمير التنير ، اميركا من الداخل حروب من اجل النفط ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص ١٢  
(٥١) Joseph s.Nye Jr " The future of American power " Foreign affairs , November – December, www.foreignaffairs.com

(52) Ibid

(٥٢) Fred blok " Why is the US fighting in Iraq" wwwucpressjournals.com.aepDo1

(٥٤) مايكل كلير ، دم و نفط اميركا واستراتيجيات الطاقة الى اين ، ترجمة احمد رمو ، دار السافي ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص ٧٦ .  
(٥٥) نقلا عن د، فكرت نامق عبد الفتاح " سياسة الولايات المتحدة الاميركية تجاه الوطن العربي توازنات نهاية القرن وآفاق المستقبل " في كتاب العرب والقوى العظمى ١- العرب والولايات المتحدة الاميركية، بيت الحكمة سلسلة المائدة الحرة ١٩ ، بغداد ، ١٩٩٨ ، ص ٩٨ .

(٥٦) نقلا عن مايكل كلير ، المصدر السابق ص ١٤٣

(٥٧) ريتشارد نيكسون ، الحرب الحقيقية ، ترجمة مركز دراسات الخليج العربي شعبة الدراسات السياسية والاستراتيجية ، جامعة البصرة ١٩٨١ ، ص ٢٣ .

قام الاتحاد السوفيتي في حينها بدعم الحكومة الجديدة التي انتقلت عن حزب الشعب الديمقراطي الافغاني . (وهو حزب ماركسي) الذي اطاح بمحمد داوود خان بانقلاب ابريل ١٩٧٨ . فقد دخل الجيش السوفيتي في ١٩٧٩/١٢/٢٥ لمساعدة الحكومة ضد الثورة الشعبية التي واجهتها وبعد حرب شعبية استمرت عشرة سنوات وقفت خلالها كل من الولايات المتحدة الاميركية والصين وعلى المستوى الاقليمي السعودية موقف الداعم للشوار ضد السوفيت والحكومة الافغانية الموالية لهم. وقد انسحب السوفيت بكامل قواهم في ١٥ / شباط / ١٩٨٩ .

(٥٨) انظر سايروس فانس ، خيارات صعبة، المركز العربي للمعلومات ١٩٨٣ ، ص ٢٢

(٥٩) فكرت نامق و عبد الجبار كريم ، السياسة الخارجية الاميركية حيال الخليج العربي بعد عام ٢٠٠٣ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ٣٠ .

(٦٠) روبرت كوبال ، سياسة الولايات المتحدة الاميركية في الخليج العربي الحرب الباردة الأحتواء ، ترجمة خليل علي مراد ، مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ، ١٩٨٣ ، ص ٧٧

(٦١) نقلا عن جفري ريكورد، مصدر سابق ، ص ١٣

(٦٢) توفيق نجم ، مجلس التعاون الخليجي وايران في النظام الاقليمي الخليجي ، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ١٩٩٩ ، ص ٣٩ .

\*\* القيادة المركزية الاميركية ، وهي القيادة المسؤولة عن منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا لتنظيم القوات الاميركية داخل الناتو . وقد توسعت مسؤولية هذه القيادة لتشمل الحوض الشرقي لبحر قزوين ( جمهوريةلا اسيا الوسطى ) كونها مناطق نفطية هي الأخرى ولما يعنيه قريبا من روسيا الاتحادية . ينظر بوب ودورد ، خطة الهجوم ، ترجمة فاضل جكتر ، مكتبة البيكان ، الرياض ، ٢٠٠٧ ، ص ١٣

- (٦٣) هنري كيسنجر ، هل تحتاج اميركا الى سياسة خارجية ، مصدر سابق، ص ١٥ .
- (٦٤) بريجينسكي، الفرصة الثانية ، المصدر السابق ، ص ١٦٠
- (٦٥) صدام الحضارات اعادة صنع النظام العالمي ، ترجمة طلعت الشايب ( لم يذكر مكان ودار النشر) ١٩٩٨، ص ٤٨
- (٦٦) نقلا عن بريجينسكي ، الفرصة الثانية ، ص ٩
- \* اما على الصعيد الاقتصادي فقد منح نظام الانتداب كل من بريطانيا وفرنسا امتيازات جوهرها اخضاع الاقطار الموضوعة تحت الانتداب للاحتكارات الاستعمارية ، النفطية منها. وبسبب استمرار الموقف الاميركي الراض لاننتداب فقد حصلت الولايات المتحدة الاميركية على ترصية ضمنت بمقتضاها مساواة شركاتها بالامتيازات النفطية في العراق والبحرين والكويت والعربية السعودية بموجب معاهدة ١٩٢٤ ، وفي تطور لاحق ونتيجة للسعي في توسيع هذه المصالح وافقت بريطانيا على توقيع اتفاقية الخط الاحمر تموز ١٩٢٨ بموجبه ساهم راس المال الاميركي في شركة النفط التركية التي اصحت تسمى منذ العام ١٩٢٩ بشركة نفط العراق وذلك على قدم المساواة مع الشركات البريطانية والفرنسية والهولندية . ولم تكن هذه السياسة من رسم وزارة الخارجية الاميركية بقدر ما كانت نتاجات شركات النفط ذاتها . ينظر
- Stephen H. Longrigg, Oil in the Middle East its discovery and development ,Oxford University Press( ,1955,p,70**
- وعن دور اسرائيل منذ ١٩٦٧ المدعوم من قبل الولايات المتحدة الاميركية . يقول نعوم شومسكي ، ان اسرائيل قدمت خدمة جلى للولايات المتحدة الاميركية ولشركات النفط بقضائها من حيث الاساس على القومية العربية العلمانية التي كانت تتوعد باستخدام ثروات المنطقة لسد احتياجات سكانها . وهذا عند الأميركيان امر لا يطاق . ينظر ، اميركا ما نقوله نحن يمضي محاورات حول القوة الاميركية في عالم مُتغيّر، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٠ .
- (٦٧) **Bryan Robert Gibson, U .S Foreign policy Iraq and Cold war Robert Gibson, U .S Foreign policy Iraq and Cold war Economics and Political science Department of International History for degree of Doctor of Philosophy 30 April2013,pp 176 –188**
- (٦٨) د، فواز جرجس ، السياسة الأميركية تجاه العرب كيف تصنع ومن يصنعها ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٠، ص ١٤
- (٦٩) نعوم شومسكي ، حقوق الانسان والسياسة الخارجية الاميركية ، ترجمة عمر الايوبي ، مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨٤ ، ص ١١
- (٧٠) د، صباح محمود مُجدّ وحسب عارف وعبد السلام ابراهيم ، السياسة الخارجية العراقية دراسة في المبادئ والاهداف والوسائل ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية / الجامعة المستنصرية ، بغداد، ١٩٨٥، ص ٥٧
- (٧١) صدام حسين نضالنا والسياسة الدولية ، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص ٣٩
- (٧٢) مقتبس من بوب ودورد ، مصدر سابق ، ص ١٠٧
- (٧٣) هنري كيسنجر ، مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض ، ترجمة خليل فريجات ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق ، ١٩٨٥ ، ج ٢ ص ٤٣١ .
- \* اتفاقية كامب ديفد التي وقعها مصر مع اسرائيل في ١٧/٩/١٩٧٨ .

(٧٤) هنري كيسنجر ، المصدر نفسه ص ٤٣٢ .

(٧٥) ريتشارد كلارك ، في مواجهة جميع الأعداء ، ترجمة وليد شحاده ، الحوار الثقافي ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص

(٧٦) CRS Report for Congress, CRS Web ,Kenneth Katzman , Iraq; US. Policy Options

(٧٧) كيسنجر ، هل تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية الى سياسة خارجية نحو دبلوماسية للقرن الحادي ، مصدر سابق ، ص

١٨٩

(٧٨) ج ك بيلز "العراق الميراث" في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي الرابع ، اصدار معهد ستوكهولم لالبحاث

السلام ، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٧٠

\*\* سعى العراق خلال محاولات اقناعه للجلاء عن الكويت الى وضع شروط تتعلق بالقضية الفلسطينية مقابل الانسحاب ، وحين لم يلق اذنا صاغية اقدم علي توجيه ضربات صاروخية على اسرائيل تصعبا للموقف ولاقحام الدول العربية بالوضع فيما لو قامت اسرائيل بالرد بيد ان ضبط الولايات المتحدة لاسرائيل قد فوت الفرصة على ما كان يريده العراق ولما كان بوش يخشى من انسحاب الدول العربية من التحالف ، وظير التساهل الذي اباه الاسرائيليون منحوا ٦٥٠ مليون دولار مساعدة طائرة فوق رزمة الثلاثة مليارات دولار السنوية التي يحصلون عليها كمساعدة عسكرية . بريجنسكي، الفرصة الثانية ، مصدر سابق ، ص ٨١

(٧٩) بنيامين نتيناهو ، مكان بين الامم اسرائيل والعالم ، ترجمة محمد عودة الدويري ، الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ١٩٩٥ ،

ص ١٢ .

\* بلغت القرارات التي صدرت عن مجلس الامن ما يزيد على الثمانية وستون قرار الى ما قبل الاحتلال تليها القرارات التي صدرت بعده.

\*\* فقد تدرجت وفق التواريخ.

١ - في ١٧ كانون الثاني عام ١٩٩٣ اطلقت الولايات المتحدة ( ٤٠ ) صاروخ كروز من طراز توماوك على مصنع زعم انه جزء من البرنامج النووي العراقي . وطالت الصواريخ فندق الرشيد.

٢ - في ٢٧ حزيران من نفس العام هجوم صاروخي على مقر قيادة الاستخبارات العراقية بحجة ان العراق حاول اغتيال بوش الاب. قُتل خلال ذلك الهجوم مجموعة مدنيين.

٣ - في ٣ ايلول ١٩٩٦ اطلاق صواريخ كروز ، ورفع منطقة الحظر الجنوبية الى خط العرض ٣٣

٤ - في ١٦ كانون الاول ١٩٩٨ بريطانيا والولايات المتحدة، تقصفان العراق على مدى اربعة ايام من دون اذن الامم المتحدة او اخطارها ، في عملية تعلب الصحراء.

٥ - في العام نفسه، الولايات المتحدة وبريطانيا تقصفان مراكز رادار وقيادة خارج بغداد بدعوى ان التحسينات المدخلة على الدفاعات الجوية تشكل خطرا غير مقبول على طيراتها..

ينظر جيف سيمونز ، التنكيل بالعراق العقوبات والقانون والعدالة ، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٨ ، ص

١١٠

(٨٠) ينظر جيف سيمونز ، التنكيل بالعراق العقوبات والقانون والعدالة ، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٨

ص، ١١٠

(٨١) نقلا عن ميلان راي ، خطة غزو العراق ، ترجمة حسن الحسن، دار الكتاب العربي ، بيروت ٢٠٠٣ ، ص ٧٧

- (٨٢) بوب ودورد ، المصدر السابق ، ص ٦١ .
- (٨٣) نقلابن جورج تنت ، في قلب العاصفة ، ترجمة عمر الأيوبي ، دار الكاتب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٣٣ .
- (٨٤) المصدر نفسه ، ص ٣٢١
- (٨٥) يذكر جورج تنت ان اهتمام بعض الأستراتيجين الأميركيين الكبار لدى بوش بالعراق ، سابقعلى استلامه الرئاسة فقد كان بول ولفوتيز ودوغلاس فيث وريتشارد بيرل من بين الثمانية عشو الذين وقعوا رسالة علمية من مجموعة تدعى بمجموعة المشروع الأميركي الجديد دعتة فيها الى تغيير نظام الحكم في العراق ، وهذه كانت السياسة المعلنة لأدارة كلنتن ، وهدف قانون تحرير العراق الذي اقراه الكونغرس سنة ١٩٩٨ ، واعلنت اميركا عزمها على ذلك متذرعة بمعاونة الشعب العراقي التي طالمت ، وظل التعهد الأميركي بالأطاحة بصدام حسين القانون المعمول به منذ واسط ولأية كلنتون الثانية الى ان غزت القوات الأميركية العراق في آذار ٢٠٠٣ . المصدر نفسه ، ص ٣١٤ وفي ذات سياق الأصرار على معاقبة العراق ، يذكر ان القانون الأميركي حتى عام ١٩٧٤ يعطي ارنيس الولايات المتحدة الأميركية سلطة اصدار اوامر قتل تنفيذها ال CIA على من يرى الرئيس أهم اعداء للولايات المتحدة من زعماء العالم . وبعد سقوطنيكسون ومجى جيرالد فورد اصدر الأخير امرا رئاسي يحرم ممارسة قتل الزعماء السياسيين لدول اجنبية كاداة من ادوات السياسة الخارجية . وخلال حقبة بوش الابن اصدر امر رئاسي بالعودة الى هذه الأداة في حرب اميركا الجارية ضد الارهاب . ينظر ، مجّد حسنين هيكل ، المصدر السابق ، ص ١٦ . وتبعاً لذلك تكون الولايات المتحدة الأميركية هي من يقرر من هو من اعدائها في ضوء معايير تقرها هي .
- (٨٦) هنري كيسنجر ، الدبلوماسية ، من الحرب الباردة حتى يومنا هذا ، ترجمة مالك فاضل البديري ، الأهلية للنشر ، عمان / الأردن ، ١٩٩٥ ، ص ٥٢٦
- (٨٧) زيبغينو بريجنسكي ، رقعة الشطرنج الكبرى الأولوية الأميركية ومتطلباتها الجيوسراتيجية ، ترجمة امل الشرقي ، الأهلية للنشر ، ١٩٩٩ ، ص ٣٩
- (٨٨) نقلا عننتت ، المصدر نفسه ، ص ٣٢
- (٨٩) جعفر ضياء جعفر ونعمان سعد الدين النعيمي ، الاعتراف الأخير حقيقة البرنامج النووي العراقي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٢٧ .
- (٩٠) د، معزز فيصل العباسي ، التزامات الدولة المختلة اتجاه البلد المختل ، ٢٠٠٨ ، (لم يذكر بلد ولا دار النشر) ص ٢٦ وما بعدها .
- في كتابه الامبراطورية الامريكية والاعاره على العراق ، كتب مجّد حسنين هيكل ان هارلان أولمان وهو احد المستشارين المسموعين في البيت الابيض مذكورة بعنوان الصدمة والرعب وضعت امام بوش وفيها " ان الولايات المتحدة عليها ان تستعمل اقوى شحنة من القوة المكثفة والمركزة والكاسحة ، بحيث تنهار اعصاب اي عدو يقف امامها وتخور عزيمته قبل ان تنقض عليه الصواعق من اول ثانية في الحرب الى اخر ثانية ، ويتم تقطيع اوصاله وتكسير عظمه وتزريق لحمه دون فرصة يستوعب فيها ما يجري له " ص ١٠٢
- (٩١) د. توفيق نجم ، حقوق الانسان وقت السلم والحرب ، مكتبة السنهوري ، ٢٠١٢ ، ص ١٣٠
- لقد القى على العراق ( ٨٨ ) الف طن من القنابل اسقطت من خلال مائة الف طلعة جوية اضافة الى ( ٣٠٠ ) صاروخ وتمهيدا لاحتلال العراق ، فقد بلغت عدد الطلعات الجوية ( ٣٧ ) اسقطت اسقطت ( ١٣ ) الف طنمن الذخائر العنقودية التي انفجر منها مليونان من القنابل العنقودية ، واطلقت الطائرات ( ٢٣ ) الف صاروخ . كما اطلقت السفن ( ٧٥٠ ) صاروخ كروز انفلق منها مليون ونصف المليون باوند من المتفجرات . وقدرت الدراسة ان الاضرار المادية التي احدثتها الحرب الاخيرة تقدر بمائة



